



لمراسلتنا:

المكتب الرئيسي - مكتب غزة :

شارع عز الدين القسام - مقابل برج الشفاء - ص. ب: ٥٢٧٠
هاتف: ٢٨٢٠٤٤٧ - ٨ - ٩٧٠ - فاكس: ٢٨٢٠٤٤٢ - ٨ - ٩٧٠

مكتب جباليا:

مخيم جباليا - مقابل مركز الشرطة - ص. ب: ٢٧١٤
هاتف: ٢٤٥٣٥٥٥ - ٨ - ٩٧٠ - فاكس: ٢٤٥٣٥٥٤ - ٨ - ٩٧٠

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة الطابق ١
تليفاكس: ٢١٣٧١٢٠ - ٨ - ٩٧٠

البريد الإلكتروني :
mezan@palnet.com - info@mezan.org
الصفحة الإلكترونية:
www.mezan.org

تمويل من:



مؤسسة إنقاذ الطفل - السويد

**دليل أولويات العمل على قضايا
حقوق الطفل**

المحتويات

٤	مقدمة
٥	الأهداف:
٥	كيف تم إعداد هذا الدليل
٦	واقع ومشكلات الطفولة في قطاع غزة
١٥	قضايا واحتياجات وأولويات الأطفال
٢٣	أولويات العمل على قضايا حقوق الطفل
٢٩	المشروعات المقترحة
٣٣	الحقوق والحاجات التي تبني عليها أولويات العمل على قضايا حقوق الطفل
٣٥	توصيات

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل للخبراء، والأخصائيين، والمتطوعين، وممثلي المؤسسات الذين ساهموا في الحلقات النقاشية، وورشات العمل. والشكر للمدرسين والأطفال والأهالي على مساهماتهم الفاعلة في المجموعات المركزة. والشكر موصول للمؤسسات التي ساهمت في إنجاز البحث الذي بنى على أساسه هذا الدليل، والمؤسسات التي ساعدت في تسهيل عملية الحصول على المعلومات، وتلك التي استضافت ورشات العمل وحلقات العمل النقاشية مع الأطفال، وشكر خاص لوزارة التربية والتعليم ووحدة حقوق الإنسان بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين على تسهيل مهمات عمل فريق البحث في المدارس.

هذا الدليل من أجل

احترام وتحقيق حقوق أطفال فلسطين
من أجل الاستماع لهم. . . والعمل لأجلهم. . .
لتحقيق حلمهم الحياة الكريمة
من أجل فلسطين جديدة

لماذا هذا الدليل

لإلقاء الضوء على أبرز المشكلات التي يعاني منها أطفال قطاع غزة لسد الفجوة القائمة في عملية تحديد الاحتياجات التي تبني عليها البرامج والمشروعات والمساعدة في عملية التعاون والتشبيك بين المؤسسات العاملة في مجال الطفل للمساعدة في تقديم آليات فعالة لتنفيذ برامج الأطفال

لمن هذا الدليل

المؤسسات العاملة في مجال الطفل
الجهات المزودة للخدمات الرئيسية للأطفال
كافة القوى الفلسطينية التي ترغب بتحسين المستقبل الفلسطيني عبر الاستثمار في الأطفال
المخططين وواضعي ومنفذي السياسات في السلطة الوطنية الفلسطينية
العاملين والمهتمين في مجال الطفولة بشكل عام

مقدمة

واجه المجتمع الفلسطيني ويلات عديدة، وظروف ضاغطة وقاسية في شتى مناحي الحياة، كان لها آثارها الحادة والسلبية على طبيعة حياة المجتمع، بكل ما يضمه من شرائح، وبالطبع فإن الطفل واحد من تلك الشرائح، إن لم يكن أهمها، حيث عانى من كل أشكال العنف والاضطهاد والظلم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.

وتشير الدراسات والواقع المعاش للطفل الغزي وتأكيدات الخبراء بأن معاناة الأطفال امتدت لكافة جوانب حياتهم، البيئية النفسية والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والصحية والتعليمية، والترفيهية والثقافية، كل ذلك يأتي بفعل الخبرات الصادمة التي تعرض لها الأطفال سواء أثناء الانتفاضة، أو ما بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من محافظات غزة، أو خلال العمليات الحربية التي أعقبت اختطاف فصائل فلسطينية لجندي إسرائيلي ... هذه الخبرات لا زالت تتفاعل معهم، وتؤثر عليهم، وتعتبر تفسيراً لكثير من الإشكالات النفسية والاجتماعية، والتنمية لدى الأطفال الذين تعرضوا لهذه الخبرات الصادمة.

في ظل هذه الظروف الضاغطة والأوضاع القاسية، انغمس المجتمع في واقع جديد أقل ما يوصف بأنه واقع مؤلم، تزايدت وتبدلت وفقاً لها الاحتياجات والأولويات، بما يدفع باتجاه تبني مزيد من برامج الطوارئ "البرامج العلاجية"، بجانب البرامج التنموية "البرامج البنائية" حيث تغيرت أولوياته من التنمية إلى العلاج، بما يجعل الاستجابة لاحتياجات الأطفال الطارئة أمراً أساسياً، حيث تزايدت الحاجة لإعادة ترتيب الأولويات وفقاً لظروف الطوارئ التي لا تكاد تنتهي، أو ملائمتها معها على الأقل.

عدد السكان الفلسطينيين بلغ (٣,٨٨٨,٢٩٢)، منهم (١,٤٤٣,٨١٤) في قطاع غزة، ويبلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في قطاع غزة (٨٣٨,٠٠٠) من أصل (٢,١٢١,١٣٢) طفل يعيش في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).^(١)

تشير الإحصاءات والأرقام التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتحليلات منظمة اليونيسيف، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لواقع الطفل في قطاع غزة إلى تدهور وتدني عام لحالة حقوق الطفل، وهذا التدني يطال الخدمات المقدمة له، ووسائل الترفيه، والمعرفة، سواء خلال الانتفاضة أو بعدها، مما يدفع باتجاه دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا التدهور، والبحث في سبل الوصول بالطفل الفلسطيني إلى أفضل معدلات التنمية، وفي البرامج والمشروعات التي نفذتها المؤسسات التي تهتم بقضايا الطفل، وأثرها على الطفل، من النواحي الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية، بالإضافة للبحث في أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكيف شكلت تحدياً أمام تنمية الطفل الفلسطيني.

وبدا تكون لدينا مشكلة تصنف ضمن المشكلات الأكثر حساسية في المجتمع الفلسطيني لكون الطفل أحد أهم عناصر عملية التنمية البشرية، ولكون تحديث المجتمعات يبدأ (عادة) بتنمية وتطوير قدرات ومهارات وقيم الطفل، وهذا ما أكد عليه القانون الإنساني الدولي من خلال اتفاقية حقوق الطفل رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٠، وما سعى إليه المشرع الفلسطيني من خلال سن قانون الطفل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤.

في ضوء ذلك فقد اهتم مركز الميزان لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة إنفاذ الطفل، وبالتشاور والتعاون والتنسيق مع عديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الطفولة، بالإضافة للخبراء والمختصين، والناشطين في مجال الطفولة، في وضع هذا الدليل الذي يقدم تحليلاً لقضايا الطفل، يشتمل على درجة تمتعه بالحقوق التي نصت عليها القوانين الدولية الإنسانية، بالإضافة لتصور مستقبلي (على المستوى المنظور) لمستقبل الطفل.

ونأمل أن يشكل هذا الدليل أداة فاعلة وقيمة لصناع القرار، وواضعي سياسات الطفل، والمخططين، وجهات الاختصاص المعنية بالطفل، والقائمين على برامج الطفل في المؤسسات غير الحكومية، والباحثين المستقلين، والأخصائيين والمنشطين والمتطوعين العاملين بشكل مباشر مع الطفل، وجميع المهتمين في الإلمام بواقع الطفل، والحالة العامة التي يعيشها في هذه المرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني، وزيادة الاستبصار باحتياجاته الأنية والمستقبلية تمهيداً لبناء تصور شامل ورؤية لبناء مستقبل الحياة الفلسطينية، مروراً ببناء البرامج العلاجية أولاً، ومن ثم البرامج البنائية (التنموية) الهادفة إلى تحقيق الحقوق الكاملة للطفل، بما يسهم في عملية دعم اتخاذ القرار لدى صناع القرار، والمؤسسات العاملة على حماية وتطوير الطفل، ومن أجل المساعدة في القيام بواجباتهم تجاه الطفل الفلسطيني من خلال الاستناد إلى معلومات وحقائق وتجارب

واقعية، ومشكلات وتحديات واجهت تنفيذ البرامج التي سعت إلى تقديم الخدمات سواء التنموية أو العلاجية للطفل.

الأهداف:

يعتبر هذا الدليل نتاجاً لجهود بحثي استمر مدة أربعة أشهر، ليكون بمثابة وثيقة تساعد المؤسسات العاملة في مجال الطفولة، وترشدها قبل وأثناء تنفيذ المشروعات التي تهتم بالأطفال في قطاع غزة، ويهدف إلى:

- تقديم قاعدة معلوماتية (أساس) لاستخدام المؤسسات من أجل تنفيذ مشروعات أكثر فعالية في مجال حقوق الطفل.
- تحديد مزيد من الاحتياجات لتحقيق تعاون أقوى مع المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الطفل، وتوعية أفضل للأطفال على حقوقهم من خلال واجبات المؤسسات المرتبطة بالطفل.
- زيادة التركيز على حقوق الطفل بالتدريب على حقوق الإنسان، وبالعامل مع المؤسسات الحكومية والتشريعية.

كيف تم إعداد هذا الدليل

بنى هذا الدليل على دراسة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، سعت إلى توصيف وتحليل واقع الطفل في قطاع غزة، من العديد من النواحي: واقع الطفل "الانتهاكات التي يتعرض لها، مشكلاته، احتياجاته، المشروعات التي نفذت لمصلحته، والجهات المزودة للخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، بالإضافة لتحليل المتغيرات المرتبطة بقضاياها، من أجل الوصول إلى استنباط كامل حول أهم قضايا الطفل والمتغيرات المؤثرة عليها وعلى احتياجاته، من أجل بناء قاعدة معلوماتية تعكس واقع حقوق الطفل لبناء برامج أكثر فعالية للتعاظم مع قضايا الطفل في قطاع غزة خلال السنوات المقبلة. إضافة إلى استطلاع التغييرات الحاصلة على صعيد حياة الطفل، فيما يتعلق بالانتهاكات والحقوق والاحتياجات المتجددة، وفقاً لمعايير حقوق الطفل، والوثيقة المعتمدة في التحليل والقياس هي اتفاقية حقوق الطفل.

وتم استخدام أدوات جمع المعلومات والبيانات المطلوبة على النحو التالي:

- (1) الرجوع إلى التراث المعرفي فيما يختص بقطاع الطفل.
- (2) رصد ومتابعة أنشطة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في قطاع الطفل .
- (3) الزيارات الميدانية والملاحظة في الوزارات والهيئات الحكومية، والمؤسسات المحلية والدولية، وأماكن تواجد وتجمعات الأطفال.
- (4) المقابلات مع الخبراء، والمختصين، والمنشطين والمتطوعين العاملين مع الأطفال مباشرة، واضعي سياسة الطفل ، وآباء وأمهات، ومدرسين وأخصائيين نفسيين.
- (5) ورشات العمل مع الخبراء الاجتماعيين والنفسيين والإعلاميين، والعاملين في مؤسسات الطفل.
- (6) المجموعات المركزة لتحديد الانتهاكات، والاحتياجات، والأولويات مع: أطفال، وأولياء أمور (آباء، أمهات، أخوة كبار)، ومدرسين، وأخصائيين منشطين متطوعين، وخبراء.
- (7) التحليل المكتبي: بعد جمع البيانات الأساسية من الميدان تم:
 - 1) إجراء التحليل النهائي، وتجميع المعلومات في سياق مترابط.
 - 2) التشاور مع الخبراء والمختصين في مجال الطفل حول مخرجات الدليل.
 - 3) فحص مدى ارتباط الدليل بخطط وبرامج المؤسسات المعنية ومدى نفعه لهم، ودرجة استخدامه.

واقع ومشكلات الطفولة في قطاع غزة

من أجل فهم واقع الطفل الفلسطيني لا بد من النظر إلى العوامل المؤثرة في حياته كالوضع الاجتماعي والاقتصادي، والصحي، والتعليمي، والنفسي، والترفيهي، وفيما يلي عرض لأهم القضايا التي برزت خلال الدراسة التي هدفت إلى تحديد الاحتياجات المطلوب التركيز عليها خلال السنوات المقبلة إذا ما أريد لواقع الطفل أن يتجه نحو التحسن: (2) وقد تم تصنيف مشكلات وهموم الطفل وفقاً لسبعة محاور رئيسة تم تحديدها بالتشاور مع الخبراء والأخصائيين والمؤسسات العاملة مع الأطفال، وهي على النحو التالي:

- (١) المشكلات التعليمية
- (٢) المشكلات الصحية
- (٣) المشكلات النفسية
- (٤) المشكلات الإعلامية
- (٥) المشكلات الثقافية
- (٦) مشكلات اللعب والترفيه
- (٧) مشكلات قانونية (حقوقية)

(١) المشكلات التعليمية:

- صعوبة المناهج، وضعف في القدرة على التعامل معها، على صعيد المدرسين، والأسر، والطلبة.
- عدم استخدام الأساليب التدريسية الحديثة التي تتلاءم مع المنهاج الفلسطيني المطور.
- عدم ملائمة المناخ الدراسي المناسب والمشجع للدراسة داخل المدرسة.
- مازالت عملية مراعاة المدرسين لحالات الطلبة النفسية غير مكتملة.
- ضعف التواصل بين المدرسة وأسر الطلبة، (العلاقة التكاملية بين كل من: الطالب، والمدرسة، والأسرة).
- لا يرافق التعليم المنهجي المدرسي تعليم لا منهجي، أو نشاط ترفيهي مدعم للعملية التعليمية.
- الأساليب التربوية المتبعة لا تتوافق مع خصائص الطفل الفلسطيني.
- هناك ضعف على مستوى التخطيط والتنفيذ يعترى الإدارة التعليمية العليا.
- ما زالت الجهود المبذولة في إعادة النظر في المناهج الدراسية محدودة على الرغم من مطالبات الخبراء التربويين، والمدرسين، وأولياء الأمور، والطلبة أنفسهم.
- استمرار اعتماد سياسة الترفيع الآلي. (3)
- افتقار غالبية المدارس للمساحات الخضراء، والملاعب المناسبة، وملاصقة الملاعب للفصول الدراسية، ومدارس أخرى حدائقها مغلقة أمام الطلاب، ومدارس تعاني من ضيق المساحة.
- استخدام الوسائل التعليمية التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم ما زال محدوداً.
- المدارس لا تؤدي الأدوار التربوية المناطة بها على أكمل وجه، على الرغم من كونها جزء من بنية النظام المجتمعي.
- سيادة العقاب الجسدي والنفسي في المدارس.
- غياب النظام والنظافة الشخصية على مستوى الأطفال في المدارس.
- عدم فصل المدرسة عن التأثيرات والتدخلات والنزاعات الحزبية.
- ضعف التحصيل الدراسي، وضعف التركيز لدى نسبة عالية من الطلبة تتجاوز ٢٥% في بعض الفصول.

(2) ... : : . Ô

éççî

() (3)

- ضعف المتابعة والرقابة الحكومية على رياض الأطفال.
- عدم إيلاء الاهتمام والتقدير المناسبين للمدرسين.
- ارتفاع المؤشرات الدالة على سوء اتجاهات الأطفال والأهالي تجاه المدرسة.

أهم مشكلات الطفل التعليمية التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- صعوبة المناهج، وإدراك الأطفال، والمدرسين، والأهالي لذلك.
- البيئة المدرسية والصفية وعدم ملائمتها للتعلم.
- ضعف الأساليب التربوية والأنشطة اللامنهجية.

تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إحراز تقدم ملموس على صعيد حق الطفل في الحصول على التعليم

الجيد.

- إدراك الإدارة التعليمية لمشكلة المناهج، وعدم وجود وعي كاف للاعتراف بوجود مشكلة أصلاً.
- ضعف التوجهات الحكومية نحو توفير بيئة تعليمية مناسبة للطفل.
- غياب الرغبة الأصلية في التطوير والتحديث واستخدام التقنيات الحديثة.

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- إعداد عريضة جماهيرية بعد تحشيد القوي (الأهل، المدرسين، الأطفال) وتقديمها للوزارة من أجل العمل على حل مشكلة المناهج.
- التطبيق الفعلي لحقوق الطفل من قبل جميع الأطراف.
- توظيف الخريجين الجدد في المدارس، وتقليل عدد سنوات خدمة المدرسين.

هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيذي:

- اضطلاع المجلس الأعلى للطفولة بمهامه، خاصة على صعيد التوعية.
- الضغط على المجلس التشريعي من أجل متابعة تنفيذ قانون الطفل، واتفاقية حقوق الطفل. "بما فيه الحق في التعليم.
- تفعيل الدور الرقابي الحكومي، وغير الحكومي لضمان تقديم خدمات تعليمية جيدة، وإعادة النظر في السياسات التعليمية المتبعة حالياً.

مقترحات عامة للتغلب على المشكلات التعليمية للطفل الفلسطيني:

- إعداد دليل إرشادي للمدرسين لطرق التعامل مع الأطفال.
- إجراء دراسات علمية مناسبة المناهج مع مستوى الطلبة، ومراعاة الثقافة الفلسطينية والهوية الوطنية فيها.
- تصميم برامج علاجية يشترك في تنفيذها كل الأطراف المعنية بالطفل.
- توجيه اهتمام الباحثين والأخصائيين والأكاديميين على البحث في القضايا التعليمية للطفل.
- تطوير البيئة المدرسية والصفية بالكامل، كي يشعر الطالب بأن المدرسة مكان محبب إليه، وليس منفراً.
- تعزيز وتشجيع الطلبة على الأعمال البحثية، واكتساب مهارات جمع المعلومات ذاتياً، والتعليم الذاتي.
- توفير الأماكن الترفيهية والرياضية وملائمتها بحث تتناسب مع التربية والتعليم.

(٣) المشكلات الصحية:

- محدودية عدد مراكز الرعاية الأولية، وعدم حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة، نتيجة نقص عدد الأطباء المتخصصين في طب الأطفال، ومحدودية عدد مراكز الرعاية الأولية، ونقص الأجهزة الطبية في تلك المراكز.
- ضعف الوعي الصحي للأهالي، على الرغم من حملات التوعية.
- ضعف الاهتمام بتوعية الأطفال صحياً، بما يزيد من فرص إصابتهم بالأمراض المختلفة، وهذا ناتج عن ضعف في أداء الصحة المدرسة.

- عدم التركيز على الحصول على مساعدة فنية من جهات دولية متخصصة كمنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومنظمة أطباء بلا حدود، والاكتفاء بالحصول على المساعدات الطبية.
- ارتفاع عدد الأطفال الذين يعانون من مشكلات متعلقة بالصحة النفسية.
- يعاني عدد كبير من الأطفال من سوء التغذية، بما يسهم في ارتفاع في عدد حالات فقر الدم، وضعف الإبصار، وأمراض الأسنان.
- ضعف الرعاية الصحية لأطفال المناطق المهمشة يتسبب في ظهور الأمراض الطفيلية.
- ارتفاع وفيات الأطفال نتيجة نقص الأدوية، وعدم توفر مخزون استراتيجي من الأدوية والعلاجات الحيوية.

أهم مشكلات الطفل الصحية التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- سوء التغذية وعدم تفهم الأسرة لأصول التغذية الصحية.
- غياب الوعي الصحي الناجم عن ضعف الثقافة الصحية لدى الأهالي، وعدم اهتمام الأهل بصحة الأطفال.
- ضعف الرعاية الصحية النوعية المقدمة للأطفال من خلال مراكز الرعاية الأولية.

تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إحراز تقدم ملموس على صعيد حق الطفل في الحصول على رعاية

صحية جيدة.

- عدم حصول الأهل على التوعية والتثقيف الصحي اللازمين.
- عدم وجود ثقافة الصحة الوقائية لدى الأهل
- عدم وجود نظام صحي قادر على إدارة المؤسسات الصحية.
- سيادة الفوضى والتسيب في توفير الخدمات الصحية اللازمة للأطفال.

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- بناء برنامج توعوي وطني يضمن الوصول لكافة الأسر، وضمان استمرار هذا البرنامج على الأمد البعيد.
- قدرة مزودي الخدمات الصحية على تقديم خدمات صحية أفضل عبر زيادة الموازنة المخصصة لقطاع الصحة، وتأهيل أطباء متخصصين في طب الأطفال من ذوي الكفاءة والمهنية.
- وجود كادر قادر على وضع خطط وبرامج تهدف إلى تحسين الوضع الصحي القائم.

هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيذي:

- بناء خطة تشارك فيها المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، والخبراء الصحيين.
- استقدام الخبراء، وابتعاث الأطباء لتأهيلهم لغدارة قطاع الخدمات الصحية بأعلى جودة ممكنة.
- إعادة هيكلة إدارة القطاع الصحي.

مقترحات لتحسين الواقع الصحي للأطفال:

- الضمان الصحي للأهالي والأطفال.
- عقد ندوات ودورات للتوعية والإرشاد الصحي للأهالي.
- التطبيق الفعلي لحقوق الطفل.
- توفير الأدوية الأساسية بشكل دائم.
- إعداد المزيد من البرامج التي تهدف إلى دعم المواد الغذائية بالفيتامينات الأساسية مثل اليود والحديد خاصة لأغذية الأطفال.
- نشر الثقافة الصحية بين الأهالي، وإرشاد الأهالي لطرق التغذية السليمة لأطفالهم ضمن برامج توعية شاملة.
- توجه المزيد من الاهتمام نحو الصحة المدرسية.
- زيادة اهتمام الحكومة بتأهيل وزيادة أعداد الأطباء والمرضى المتخصصين في طب الأطفال.
- إجراء دراسات في مجال القطاع الصحي للأطفال للكشف عن حقيقة الحالة الصحية للأطفال، للتعاطي معها بالطريقة المثلى.
- توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ خطط تطوير الخدمة الصحية المقدمة للأطفال، وتطوير وتنمية وتحديث القوى البشرية.

- التعاون بين وزارة الصحة وبين القطاعات المختلفة كالتعليم والإعلام والشئون الاجتماعية لمعرفة الأولويات الملحة للأطفال (الصحة المدرسية، التغذية عبر المدارس، تخصيص دروس للإرشاد الصحي والنفسي.. الخ).

(٣) المشكلات النفسية:

- فقدان الشعور بالأمن والاستقرار نتيجة الخوف المستمر لدى الأطفال.
- التمييز بين البنت والولد يفرز أضرار نفسية لدى الفتيات.
- سيادة ثقافة الفوضى والعنف بين الأطفال، تلك الثقافة يتشربها الطفل طوال عملية التنشئة نتيجة الممارسات المجتمعية الخاطئة.
- قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين في المدارس.
- عدم تعاون أولياء الأمور مع المرشدين النفسيين فيما يتعلق بالقضايا النفسية لأبنائهم.
- انعكاس المشاكل الأسرية سلباً على الحالة النفسية للأبناء.
- الشعور بالنقص والدونية نتيجة قمع حرية الأطفال في الرأي والتعبير.
- الأثر السلبي لوسائل الإعلام على اتجاهات وسلوكيات الأطفال.
- انتشار العصبية والقبلية بين الطلبة داخل المدرسة الواحدة.
- عدم شمول كافة الأطفال الذين يعانون من مشكلات نفسية ضمن برامج تفريغ الضغوط النفسية.
- تطبيق نظام العقاب والعقاب الجماعي على الأطفال في المدارس.
- عدم توفر مناخ ذهني وعقلي وظروف مناسبة لتهيئة الطفل لاستيعاب دروسه.
- عدم قدرة المشرفين النفسيين على تغطية كافة الحالات التي تحتاج للمساعدة والدعم النفسي، لكون المرشد يعمل لأكثر من مدرسة في نفس الوقت.
- قيم التسامح وإن كانت متضمنة في المناهج المدرسية، إلا أنها لا تتعزز في السلوك اليومي للطفل، سواء على صعيد المدرسة أو على صعيد الحارة أو المنزل، أو باقي مؤسسات التنشئة.

أهم مشكلات الطفل النفسية التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- فقدان الأمان والاستقرار الاجتماعي.
- الآثار النفسية السلبية الناتجة عن العنف الأسري والمدرسي، والتمييز بين الجنسين.
- ضعف التركيز وضعف التحصيل الدراسي.

تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إخراج تقدم ملموس على صعيد حق الطفل في الحصول على الرعاية

النفسية:

- الظروف الحالية الضاغطة: البطالة، الفقر، المشاكل الداخلية، التوتر، مشاكل الطفل.
- عدم وعي الأهل بأساليب التعامل مع أطفالهم بشكل إيجابي
- الآثار النفسية المتركمة السلبية التي خلفتها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- توفر كوادر المتخصصة من الأخصائيين النفسيين يساعدون في علاج المشاكل النفسية للأطفال كالخوف والحرمان، والشعور بالإحباط.
- وجود إمكانية توفير فرص ترفيهية بهدف الترويح عن الأطفال في ظل حالات العنف المستمر للأطفال، وتخفيف حدة الضغط عنهم، من خلال استثمار الموارد بطريقة إيجابية، وإدارة التمويل وفقاً لاحتياجات الأطفال.
- الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، يساعد في توفير سبل الراحة والترفيه والأمن للأطفال.

هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيدي:

- زيادة البرامج والأنشطة التي من شأنها أن تساعد الطفل على التخلص من مشاكله النفسية.
- إعداد برامج إعلامية قادرة على توعية الأطفال وإرشادهم وتقويتهم من النواحي النفسية.
- إرشاد وتوعية الأهل بالطرق السليمة للتعامل مع الأطفال ومراعاة الجوانب النفسية.

مقترحات عامة للتغلب على المشكلات النفسية للطفل الفلسطيني:

- توعية الأهل بأهمية مراعاة الجوانب النفسية في حياة الطفل.
- زيادة اهتمام المدارس بتقديم الدعم والإرشاد النفسي للأطفال.
- توعية المجتمع المحلي من مخاطر تفاقم الآثار النفسية السلبية للطفل.

(٤) المشكلات الإعلامية والاتصالية:

- عدم وجود أي إعلام متخصص للطفل، على مستوى جميع وسائل الإعلام الوطنية المقروءة والمسموعة والمرئية.
- الضعف الشديد في اهتمام جميع وسائل الإعلام الوطنية بقضايا الطفل.
- تتسبب عدم جاذبية برامج الأطفال في التلفزيون الوطني في إقبال الأطفال على برامج العنف في المحطات الفضائية.
- سيادة الاغتراب الثقافي لدى الطفل نتيجة ارتفاع ساعات مشاهدة المحطات الفضائية العامة.
- تشبع الطفل بقيم ثقافية إما منافية للثقافة الفلسطينية السائدة، وإما لا تتناسب والواقع الذي يعيشه الطفل الفلسطيني، بما يزيد من حدة الصراع الداخلي لدى الطفل نتيجة لما يشاهده على شاشات التلفاز، وما يعيشه واقعياً.
- مضمون الرسالة الإعلامية الموجه للطفل يتسم بالعموم، وعدم التخصص، أو التصنيف، بما يقلل من حجم الأثر المتحقق.
- عدم اهتمام منتجي البرامج الخاصة بالطفل بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين والمؤسسات العاملة مع الطفل، أو حتى الاعتماد على نتائج وتوصيات الدراسات (المحدودة) الخاصة بالطفل.
- الإعلام الموجه للطفل، على قلته، ليس إعلاماً هادفاً للتنمية، أو يسعى لتحقيق أهداف استراتيجية، وهذا ناتج عن غياب التخطيط الشامل للطفل.
- ضعف في مساهمة شركات الإنتاج التلفزيوني في إنتاج برامج ومسلسلات خاصة بالطفل.

أهم مشكلات الطفل الإعلامية التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- ضعف شكل ومضمون الرسالة الإعلامية الموجهة للطفل.
- تقديم الرسالة الإعلامية لا يتم وفق الاحتياجات الإعلامية للطفل ولا تراعي حقه في المعرفة.
- مخالفة القيم والعادات والتقاليد مما أثر سلباً على سلوك الطفل والأسرة.

تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إخراج تقدم ملموس على صعيد حق الطفل في الحصول على المعرفة

بالطريقة التي تتناسب معه:

- عدم كفاءة وتخصص العاملين على صياغة الرسالة الإعلامية الموجهة للطفل.
- غياب الدراسات والأبحاث، وعدم الاهتمام الجدي من قبل المؤسسات ذات العلاقة بإيجاد إعلام هادف للأطفال.
- ازدواجية بين ما هو موجود من قيم وبين ما تطرحه وسائل الإعلام من مضامين اتصالية.

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- وجود أقسام أكاديمية إعلامية تخرج كادر إعلامي متخصص قادر على تأهيل العاملين في حقل إعلام الطفل.
- وجود مؤسسات إعلامية حكومية وخاصة تمتلك موارد كافية لمخاطبة الطفل بالشكل المهني والذي يتناسب مع الطفل.
- وجود رغبة عامة لدى الأكاديميين والمهنيين للنهوض بواقع الطفل من الناحية الإعلامية، مع وجود إمكانيات للتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفل.

هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيذي:

- تكليف إحدى مؤسسات المجتمع المدني لوضع خطة إستراتيجية مبنية على أساس إيجاد نظام إعلامي قوي للطفل بالتعاون مع

- أقسام الإعلام في الجامعات، ووسائل الإعلام الوطنية "صحف، مجلات، إذاعات، تلفزيون".
- تنظيم حلقات نقاش وورش عمل للمتخصصين من أجل ترجمة احتياجات الأطفال إلى واقع عملي، وتحديد دور كل وسائل الإعلام في المساهمة بسد هذه الاحتياجات.
- التنسيق بين المؤسسات العاملة على حقوق الطفل وبين شركات الإنتاج الإعلامي لإنتاج مواد خاصة بالطفل الفلسطيني، ضمن آلية تكاملية، وتقديمها لوسائل الإعلام لوضعها ضمن أجندتها.

مقترحات للتغلب على المشكلات الإعلامية للطفل الفلسطيني:

- إصدار مطبوعات ومجلات متخصصة خاصة بالأطفال.
- إعداد برامج تلفزيونية وإذاعية خاصة بالأطفال.
- استحداث ما يعرف بالأخصائي الإعلامي ف المدارس، وإدارة الإعلام المدرسي.
- تخصيص ركن أو صفحة خاصة بالأطفال بالصحف والمجلات الفلسطينية، أو إصدار ملحق أسبوعي خاص بالأطفال.
- تفعيل دور وسائل الإعلام الهادفة النابعة من البيئة الفلسطينية

(٥) مشكلات اجتماعية وثقافية

- اهتمام المؤسسات الثقافية بالأطفال محدود ومرتبئ بالإمكانات المتوافرة لديها، وبرامجها المحددة.
- اعتماد الأطفال على الكبار في الحصول على المعرفة دون الاعتماد على الذات.
- عدم وعي الطفل بقيمة القراءة والكتاب (عادات القراءة عند الأهالي لا تشجع الأبناء على القراءة والمطالعة).
- عدم تشجيع الأطفال على تنمية إبداعاتهم وقدراتهم ومواهبهم من قبل المدرسة، والمنزل.
- ضعف اعتماد الثقافة والتراث الوطني في عملية التعليم والتعلم.
- عدم وجود مسرح وطني متخصص موجه للطفل.
- الإنتاج المسرحي يقتصر في غالبيته على عدد محدود من المؤسسات العاملة في مجال المسرح عموماً.
- لا يتكامل النشاط المسرحي مع الأنشطة والبرامج التربوية والتعليمية والتنقيفية الأخرى.
- ضعف مكتبات المدارس، من ناحية عدد كتبها، ومواردها، ومساحتها، وأنشطتها.
- عدم وجود آلية واضحة لتزويد مكتبات المدارس بالمصادر التعليمية والتنقيفية.
- تتوفر الكتب والمصادر المعرفية والقصص الموجهة للأطفال (على قلتها)، غير أن برامج الترويج لها محدودة.
- قلة في إنتاج المواد الإعلامية الموجهة للطفل من واقع الحياة الفلسطينية، بما يزيد من الاعتماد على المواد الإعلامية المستوردة التي تعبر عن واقع مختلف.
- برامج وأنشطة الأحزاب السياسية الموجهة للطفل تهدف بالدرجة الأولى إلى الترويج لنفسها، بما يتسبب في إحداث آثار غير مرغوبة.
- يتنازع الأطفال بين الأحزاب السياسية في حسم توجهاتهم نتيجة الضغوطات التي يتعرضون لها، بما يؤثر على استقرارهم الانفعالي.
- غياب مفاهيم الثقافة الجنسية السليمة لكلا الجنسين من الأطفال، وغياب دور المدرسة والأسرة، وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في هذه الموضوع.

أهم مشكلات الطفل الاجتماعية والثقافية التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- فقدان لغة الحوار وقبول الآخر وفقدان ثقافة التسامح لدى الأطفال.
 - أساليب التربية الخاطئة داخل الأسرة (فقدان الحوار، عدم المشاركة، العنف).
 - تزييف الوعي على مستوى البناء الاجتماعي (الديني، الثقافي، السياسي).
- تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إحراز تقدم ملموس على صعيد حق الطفل في المعرفة:

- عدم استثمار الوعي الثقافي والاجتماعي على صعيد الأسرة والمدرسة وداخل الأحزاب في تعزيزها لدى الأطفال.
- ضعف تفهم الأسرة للاحتياجات الثقافية.

• غياب الرؤية الثقافية الشاملة على المستوى العام، السياسي، والحزبي، والاجتماعي.

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- وجود مؤسسات ثقافية واجتماعية تدعم الأطفال ثقافياً واجتماعياً.
 - استهداف الأسر وتوجيهها لتحقيق التماسك داخل الأسرة الواحدة.
 - وجود كوادر ذات كفاءة عالية، ودراسات خاصة بالطفل قادرة على التعامل مع تلك التحديات.
- هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيذي:**
- التشبيك بين المؤسسات المعنية بالطفل، وتفعيل العمل المشترك بينها من أجل خلق آليات مناسبة لتقديمها للأسر من أجل زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الأطفال، وتعزيز القيم الإيجابية.
 - نشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف من خلال دعم مؤسسات التنشئة والأحزاب والحكومة، ومؤسسات الطفل عبر وسائل مناسبة للوصول لكافة الأسر.
 - العمل بنتائج وتوصيات الندوات وورشات العمل، والدراسات، ونشر المعلومات الخاصة بالطفل على نطاق واسع.

مقترحات عامة للتغلب على المشكلات الثقافية للطفل الفلسطيني:

- تأكيد المشاركة السياسية والمجتمعية لدى الأطفال.
- تفعيل القيم التطوعية (العمل التطوعي).
- الاهتمام بوسائل الإعلام الخاصة بالطفل، وزيادتها.
- الاهتمام بتوفير مراكز التوعية والتثقيف مثل المكتبات.
- تفعيل القوانين الخاصة بالطفل

(٦) مشكلات اللعب والترفيه:

- الأندية الرياضية قليلة، ومشاركة الأطفال في أنشطتها محدودة، على الرغم من أن هناك كثير من الأطفال لديهم طموحات كبيرة على المستوى الرياضي. ناهيك عن غياب دورها على المستوى الثقافي.
- الضعف الشديد في الاهتمام بالأنشطة الرياضية داخل المدرسة.
- ضعف نظام المسابقات المدرسية في المواد العلمية والأنشطة اللامنهجية. (الأنشطة التربوية)
- المدارس غير مؤهلة جيداً من ناحية التجهيزات والمساحة، والأخصائيين الرياضيين. ..، لتنفيذ أنشطة رياضية نموذجية يستفيد منها أطفال المدارس.
- أنشطة المخيمات الصيفية موسمية فقط، ينبغي أن تمتد أنشطة مشابهة لها لطوال العام.
- لا تستطيع البنات والفتيات على حد سواء من ممارسة الرياضة بحرية وسهولة كما هو الأمر بالنسبة للولد، بحكم عدم وجود صالات مخصصة للعبهم، أو سيادة ثقافة العيب، والحرام، والخطأ.

أهم مشكلات الطفل الخاصة بحقه باللعب والترفيه التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- قلة توفر (وصعوبة الوصول) الأندية والملاعب والساحات المناسبة للعب الأطفال.
- عدم إتاحة الفرصة للطفل بالحصول على الوقت الكافي في اللعب والترفيه.
- وسائل الترفيه محصورة في مشاهدة التلفزيون.

تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إحراز تقدم ملموس على صعيد حق الطفل في اللعب والترفيه:

- ضعف اهتمام الجهات المختصة بحق الطفل باللعب والترفيه.
- عدم تفهم الأهل للاحتياجات الترفيهية للأطفال.

- عدم وجود مخصصات مالية تكفي لتوفير المرافق الترفيهية.

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- وجود رغبة عامة لدى عامة لدى الجميع بتوفير واقع ترفيه أفضل للطفل، بما يساعد على الاستثمار الممتلكات العامة والخاصة في تجهيز أماكن مناسبة للعب الأطفال.
- إمكانية التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ف توفير أماكن مناسبة للعب والترفيه.
- توفر عدد غير قليل من الطلبة الجامعيين الذين لديهم رغبة في التطوع لمساعدة.

هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيذي:

- تطوير وإعادة تأهل أماكن اللعب والترفيه القائمة فعلياً.
- عقد اتفاقات تعاون وتشارك بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني ومرافق الترفيه الخاصة لتسهيل تقديم خدمات الترفيه للأطفال.
- التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية من أجل استثمار المساحات الفضاء العامة وبناء مرافق ترفيهية عليها.
- مساعدة المدارس على زيادة أوقات اللعب والترفيه فيها، وزيادة مرافقها الترفيهية.

مقترحات عامة للتغلب على مشكلات اللعب والترفيه الخاصة بالطفل الفلسطيني:

- زيادة الاهتمام الحكومي بالمرافق الترفيهية الخاصة بالأطفال
- توعية الأهل بضرورة وأهمية حصول الأطفال على فرصة مناسبة للعب والترفيه، ومساعدة أطفالهم على ترشيد عملية التعرض للتلفزيون.
- توسع أنشطة النوادي بحث تستوعب أكبر عدد ممكن من الأطفال للمشاركة فيها.

(V) المشكلات الحقوقية (القانونية):

- عدم الالتزام بتنفيذ القوانين المتعلقة بالطفل محدود، سواء القانون الدولي الإنساني، أو قانون الطفل الفلسطيني.
- قانون الطفل الفلسطيني ما يزال بحاجة للتعديلات في بعض بنوده.
- لا توجد حالات انتهاك واضحة من قبل الحكومة لحقوق الطفل، بينما يمكن القول بأن هناك تقصير واضح في توفير هذه الحقوق على أكمل وجه.
- لا توجد آلية واضحة تلزم المدرسة، والأسرة، والمؤسسات الأهلية، وباقي مؤسسات التنشئة بتطبيق حقوق الطفل كاملة.
- لا خلاف على بنود القانون، واتفاقية حقوق الطفل، فهي حقوق سامية، ولكن الخلاف في تطبيقها من قبل الأطراف.
- وجود العديد من نقاط الضعف في قانون الطفل الفلسطيني.
- انتهاك حقوق الطفل مسألة تعود بالأساس للنظرة الدونية للطفل، إذ يعتبر بمثابة حاوية لتفريغ انفعالات الأهل والمدرسين والكبار عموماً.

أهم المشكلات الخاصة بالحقوق القانونية التي تعتبر أولوية وينبغي العمل عليها:

- عدم وجود ضمانات للطفل تكفل له تحقيق حقوقه كاملة.
- وجود نقاط ضعف في قانون الطفل الفلسطيني.
- عدم الالتزام بتطبيق قانون الطفل من قبل كل من له علاقة بالطفل.

تواجه هذه المشكلات العديد من التحديات التي تعوق عمليات إحراز تقدم ملموس على صعيد الحقوق القانونية للطفل:

- قلة الوعي بأهمية وضرورة تمتع الطفل بكافة حقوقه.
- ضعف المحاسبة والرقابة على كل من ينتهك حقوق الطفل.
- عدم وجود جهة حكومة (علياً) تهتم بالإشراف على حقوق الطفل، وضمان تطبيقها من قبل جمع الأطراف.

فرص واحتمالات قد تكون متاحة أو يمكن إتاحتها من أجل إدارة هذه التحديات للتغلب عليها:

- إمكانية الضغط على المجلس التشريعي من أجل الإسراع في إجراء التعديلات الضرورية على قانون الطفل.
- إمكانية تفعل المجلس الأعلى للطفولة والأمومة، أو تشكل جسم حكومي مهمته الإشراف على متابعة تطبيق حقوق الطفل.
- وجود العدد من المؤسسات التي يمكنها المساعدة في تحديد نقاط الضعف التي تعتر قانون الطفل.

هذه الفرص والاحتمالات بحاجة للتطوير كي تصبح واقعاً ملموساً، آليات (واقعية) لتحويل هذه الفرص أو الاحتمالات إلى واقع تنفيذي:

- حشد مؤسسات حقوق الإنسان من أجل تشكل قوة ضاغطة على المجلس التشريعي، وتحدد التعديلات الضرورية على القانون.
- حشد مؤسسات الطفولة وتشكل قوة ضاغطة من أجل تشكل جسم حكومي يهتم بالإشراف على الطفل.
- إشراك أوسع قطاع ممكن من الأطراف المرتبطة بالطفل من أجل المساعدة في ضمان تحقيق كافة حقوق الطفل.

مقترحات عامة للتغلب على المشكلات القانونية الخاصة بالطفل الفلسطيني:

- الإسراع في تعديل القانون.
- توجه المزيد من الاهتمام الحكومي نحو حقوق الطفل.
- إنشاء مؤسسة تهتم برصد انتهاكات حقوق الطفل.
- توعية الأهالي والعاملين مع الأطفال بأهمية الحفاظ على حقوق الأطفال.
- التوعية الجماهيرية بمدى أهمية العمل على تطبيق حقوق الطفل.
- تطبيق حقوق الطفل واقعياً.

قضايا واحتياجات وألويات الأطفال (4)

فيما يلي عرض لأهم المشكلات والانتهاكات التي يعاني منها الأطفال الغريين، وأكثر احتياجاتهم إلحاحاً، والقضايا التي يرغبون بأن يتم العمل عليها لصالحهم، وذلك حسبما حددها الأطفال أنفسهم.

١. الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال
٢. احتياجات الأطفال في ضوء المشكلات والانتهاكات
٣. أولويات القضايا التي يرغب الأطفال بأن يتم العمل عليها لصالحهم

أولاً: الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال

١. انتهاك الحق في الحماية من أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال، وإساءة المعاملة:
 - العنف اللفظي والجسدي بين الأطفال أنفسهم، ومن الأطفال ضد المدرسين والعكس، ومن الأهل ضد الأطفال.
 - انتشار الضرب والشتم كنوع من العقاب وعدم الاعتماد على أسلوب النصح والتوعية والإرشاد.
 - شعور الأطفال بالظلم داخل الأسرة نتيجة لبعض قرارات الأهل.
 - الشجار بين الأطفال، والنزاع على الأشياء مع أقران اللعب، وإساءة الأطفال لبعضهم البعض.
 - سوء معاملة الأهل للأطفال، وإجبار الأطفال على إتيان أشياء يرفضونها.
٢. انتهاك الحق في المشاركة وعدم التمييز:
 - المشاركة في أنشطة الفصل، والأنشطة المدرسية الأخرى غير متاحة لجميع الطلبة.
 - التمييز بين الطلبة المتفوقين وغير المتفوقين في التعامل. وفي أسلوب العقاب وفقاً لحالة التفوق. وفي معاملة الطلبة وفقاً لحالة الانتماء السياسي، وعلاقة القرب والصدقة.
 - التمييز ضد البنات، ويظهر من خلال: عدم السماح للبنات بالمشاركة في الأنشطة خارج المنزل، والزواج المبكر للبنات، وعدم الأخذ برأيها، والأخذ برأي الولد، عدم احترام وتقدير الفتيات، ووجود قيود تفرض على الفتيات ولا تفرض على الفتيان.
 - تمييز الأهل بين الأطفال دخل الأسرة الواحدة.
 - عدم دمج الأطفال بالأنشطة التي تخدم مصالحهم. وعدم إتاحة الفرصة لهم بالمشاركة في البرامج والأنشطة الخاصة بهم.
٣. انتهاك الحق في التعليم المناسب والموجه:
 - صعوبة التحصيل الدراسي بسبب صعوبة المنهاج
 - ارتفاع عدد الطلاب في الفصل.
 - بعد مكان السكن عن المدرسة.
 - عدم أهلية المرافق المدرسية الأساسية (الغرف، الكراسي، السبورة، النوافذ، الأبواب)
 - أسلوب التدريس تقليدي لا يساعد على التحصيل الدراسي الجيد.
٤. انتهاك الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه:
 - مياه الشرب غير صحية داخل المدرسة (عدد غير قليل من المدارس لا يتوفر فيها مياه صالحة للشرب).
 - وجود قاذورات ونفايات في محيط المدرسة.
 - عدم وجود عيادة في المدرسة.
 - عدم نظافة البيئة المحيطة بالطفل.
 - ضعف العناية الصحية بالأطفال، على صعيد الأسرة.

- عدم اهتمام الأطفال أنفسهم بنظافتهم الشخصية.

٥. انتهاك الحق في المعرفة، وإمكانية الحصول على المعلومات والمواد من شتى المصادر:

- قلة توفر مكتبات لتعزيز وتشجيع الطلبة على القراءة.
- قلة اهتمام المدرسة بتنمية مواهب الطلبة كالرسم والتمثيل والفن والرياضة.
- ضعف تشجيع الأطفال على تنمية وصقل مواهبهم وإبداعاتهم.
- ضعف تشجيع الأهل للأطفال بتنمية المواهب والإبداعات.
- ضعف توفر المصادر العلمية المناسبة للحصول على المعلومات من قبل الأهل.
- ضعف الاهتمام بالتنظيف، والتوعية حول الصحة، والنظافة، والتعليم.

٦. انتهاك الحق في مزاولة الألعاب (الحق في اللعب) وأنشطة الإستجمام، وتوفير أماكن الترفيه:

- عدم توفر أماكن للعب، والحارات والأحياء الشعبية غير مؤهلة لذلك.
- عدم توفر الأندية والملاعب خاصة بالفتيات وأخرى خاصة للفتيات.
- الافتقار لأماكن الترفيه، والأنشطة الترفيهية داخل المدرسة.
- عدم قدرة الفتيات على ممارسة بعض الألعاب الرياضية.

٧. انتهاك الحق في تعزيز واحترام حقوق الطفل:

- ضعف إدراك الأهل والمدرسين لروح وجوهر حقوق الطفل.
- ضعف في بناء وتعزيز وتنمية قدرات الطفل.
- ضعف الاهتمام بتوعية الأطفال بحقوقهم.

٨. انتهاك الحق في العيش في ظروف ملائمة:

- العيش في بيئة غير آمنة وصحية.
- عدم الاهتمام بقضايا ومشاكل الأطفال.
- الافتقار إلى حنان ودفء واهتمام الأسر.
- عدم قدرة الأسرة على تلبية كافة احتياجات الطفل.
- عدم قدرة الأسرة على تأمين ظروف معيشية ملائمة للطفل.

ثانياً: احتياجات الأطفال

(١) احتياجات الأطفال من الحكومة

١. الحق في الرعاية الصحية:

- توفير رعاية صحية مجانية للأطفال حتى سن الثامنة عشرة .
- العناية الصحية بالطلبة كالعناية بالأسنان، والعيون، وحملات توعية إرشادية.
- الاهتمام بنظافة البيئة، والحفاظ على نظافة أماكن إلقاء القمامة.

٢. الحق في التعليم:

- توفير التعليم المجاني للطلاب
- تطوير التعليم وإعادة النظر في المناهج
- توفير التعليم الحديث (استخدام التكنولوجيا في التعليم).
- بناء مدارس عصرية

٣. الحق في الحماية من المنازعات المسلحة وإعادة الاندماج المجتمعي:

- توفير الحماية من الفلتان الأمني، ووقف كافة أشكاله.
- حماية الأطفال من كافة أشكال العنف المسلح.
- حماية الأطفال من الانغماس في العمل المسلح.

٤. الحق في منح الإعانات والمساعدات عند الاقتضاء، مع مراعاة ظروف الطفل المعيشية

- رعاية الأسر الفقيرة والاهتمام بأطفالهم.
- تقديم المساعدة للعائلات الفقيرة.
- مساعدة الأطفال الفقراء والمحاجين.

٥. الحق في المعرفة وطلب المعلومات:

- تعريف الأطفال بالوطن والمدن الفلسطينية.
- الحصول على المعلومات والأفكار بأسلوب مناسب للأطفال.
- زيادة أوقات استخدام الكمبيوتر والإنترنت في المدرسة.
- إنشاء مسرح مدرسي، وإقامة ندوات في موضوعات خاصة بالأطفال.

٦. الحق في تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية:

- احترام حق الطفل في الحصول على تعليم مناسب وموجه قادر على صقل قدراته العقلية وتنميتها.
- احترام ثقافة ومستوى الطفل، وحاجته للتطور.
- سن القوانين التي تضمن حق الطفل في ممارسة حقوقه.

(٣) احتياجات الأطفال من المؤسسات المعنية بالطفل

٧. الحق في المشاركة والرفاه الاجتماعي:

- ضمان مشاركة جميع الأطفال في برامجها وأنشطتها والمناسبات الاجتماعية
- الاهتمام بالطفل وتطويره، وتحقيق أهدافه وطموحاته.
- مراعاة حقوق الطفل والتعامل معه وفق الحقوق الإنسانية.

٨. الحق في التعليم الموجه:

- المساعدة في تطوير التعليم والمعلمين لتحقيق التعليم الجيد والمحبيب للأطفال.
- تنفيذ برامج تعليمية مجانية مساندة للتعليم المدرسي
- تدريب وتعليم الطلبة الكمبيوتر
- العمل مع الأطفال في المدارس.
- بناء مدارس في كل مكان لتسهيل (خاصة الأماكن البعيدة) الوصول للمدارس
- إنشاء أماكن خاصة للأطفال للمطالعة والدراسة فيها موازية للمنزل.

٩. الحق في اللعب:

- توفير ألعاب وأدوات للعب للأطفال.
- المشاركة في الألعاب الجماعية على مستوى الأندية.
- إنشاء منتديات وملاعب للأطفال.
- تقديم ألعاب كمساعدات للأطفال الفقراء.
- المساعدة في إقناع الأهالي بأهمية وضرة اللعب للأطفال. "لا يهم أين نلعب، المهم أن نلعب".

١٠. الحق في المعرفة:

- الاهتمام بتوعية الأطفال حول موضوعات تهمهم، مثل: حقوق الإنسان، حقوق الطفل.
- عمل برامج مفيدة في التلفزيون.

- زيادة الاهتمام بتنقيف الطفل.

(٣) احتياجات الطفل من الأسرة:

١١. الحق في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته:

- حفظ كرامتهم واحترامهم وتقديرهم وعدم الحط من قدرهم.
- عدم استخدام أسلوب الضرب كعقاب.
- تشجيع الانتماء الأسري للطفل.
- الاعتناء بالأبناء وتربيتهم تربية سليمة.

١٢. الحق في حرية الرأي والتعبير:

- الاستماع ولآراء واقتراحات الأطفال في القضايا المتعلقة بهم.
- اللقاء الدائم والمتواصل بين الأهل والأبناء وتبادل الآراء.
- تفهم الأهل لمشكلات الأبناء ومحاولة حلها بالطريقة التي تناسب معهم.
- مساعدة الأطفال على الاستقلال في الرأي.
- الحد من تحكم الأهل بالأطفال والتدخل في رغباتهم.
- عدم إجبار الأطفال على تنفيذ أشياء لا يرغبون بها.
- توعية الأهل بأهمية مشاركة الأطفال في إبداء الرأي، والمساهمة بإيجابية بأفكارهم.

١٣. الحق في التفكير والوجدان:

- منح الفتيات حرية اختيار الزوج.
- إعطاء البنات الحرية في التصرف مثل الأولاد.
- عدم الضغط على الأطفال في التفكير بالطريقة التي يرغبها الأهل.
- عدم تأثير على الأطفال في الانتماء لحزب بعينه.

١٤. الحق في الرعاية والإرشاد:

- تقديم النصح والإرشاد للأطفال، وعدم استخدام العنف في التعامل معهم.
- توفير أجواء من الحب والحنان داخل المنزل من قبل الأهل.
- الحصول على مزيد من الاهتمام من الأب والأم.
- الاهتمام بمتابعة الأهل للأطفال في كافة شؤون حياتهم.
- تقديم الحوافز والمكافآت.

١٥. الحق في الترفيه ومزاولة أنشطة الاستجمام:

- الحصول على الترفيه والترويح عن النفس
- إعطاء الأطفال فرصة لمشاهدة برامج الأطفال على التلفاز في المنزل.
- السماح للأطفال في الخروج للرحلات المدرسية ودفع مصاريفها.

١٦. الحق في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والبدني والاجتماعي:

- توفير أجواء صحية ونفسية وتربوية مناسبة في المنزل.
- توفير الأجهزة والمعدات التي تساعد على تعليم وتنقيف الطفل، مكتبة وكمبيوتر.
- مراعاة الحالة النفسية للأطفال.
- التعامل مع الأطفال على أنهم يعون ما يدور حولهم.
- توفير احتياجات الأطفال من أماكن خاصة باللعب، وألعاب، وكمبيوتر، ومكتبة، ومصروف جيب، ومكان مستقل للطفل في المنزل.

- الاعتناء بالمنزل من الناحية الصحية، وتوفير بيئة صحية ملائمة لنمو الطفل.
- توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال من قرطاسية، ومصروف شخصي، وملابس، ومتعلقات شخصية.

١٧. الحق في المشاركة وعدم التمييز:

- العدالة في التعامل بين الأبناء الأطفال، وتحقيق المساواة.
- إشراك أهل الأطفال في القرارات التي تخصهم.
- منح الأطفال حرية أكبر، والحد من القيود.
- عدم التمييز بين الأولاد والبنات.

(٤) احتياجات الطفل من المدرسة:

١٨. الحق في حماية الطفل من كافة أشكال العنف والإساءة البدنية والعقلية:

- وقف استخدام العنف الجسدي (الضرب) واللفظي (الإهانة والتحقير والحط من الكرامة).
- احترام الطلاب والاهتمام بهم ورعايتهم.
- احترام شعور الأطفال ومراعاة ظروفهم.
- اقتراب المدرسين أكثر من الطلاب.
- التعامل الجيد من المدرسين للأطفال.

١٩. الحق في اللعب والترفيه وقضاء وقت الفراغ:

- زيادة قدر الأنشطة الرياضية.
- توجيه الاهتمام نحو الألعاب المفيدة المسلية والتي تساعد على تنمية الطفل بدنياً.
- توفير ملاعب بالمدرسة لإتاحة الفرصة كاملة للأطفال للعب.
- زيادة الأوقات الحرة في المدرسة للتخفيف من ضغط الدراسة.
- عقد برامج ترفيهية للأطفال في الأوقات الحرة.
- إنجاز رحلات مدرسية بدون رسوم.
- عقد نشاطات ترفيهية وثقافية بجانب الدروس.
- توفير ألعاب متكاملة وبأعداد تكفي لجميع الأطفال بالمدرسة.
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية والرياضيين الموهوبين.
- إضافة رياضات جديدة، التنس، والجمباز، والشطرنج.
- إجراء مسابقات رياضية بين طلبة المدارس.
- بناء غرف خاصة للعب بالمدرسة.

٢٠. الحق في العيش في بيئة نظيفة وصحية:

- نظافة البيئة المدرسية، وتزويدها بحاويات قمامة.
- تبييض وتنظيف وتزيين الجدران بالرسومات واللوحات.
- تحسين جودة الطعام في مقصف المدرسة.
- تطوير البيئة المدرسية من الناحية الشكلية، مساحات خضراء، وحدائق، وتشجير، وغرس الزهور.
- تحسين وتطوير مرافق المدرسة، وتزويد الفصول بوسائل التهوية والتدفئة.
- زيادة الاهتمام بنظافة الحمامات.
- توفير مياه شرب نظيفة بالمدرسة.

٢١. الحق في التعليم المناسب:

- تزويد المدرسة بأجهزة حاسوب للمساعدة في عملية التعلم.

- توفير مكتبة متنوعة ومزودة بالكتب المساعدة.
- توفير التعليم الجيد بما يتناسب مع مختلف المستويات (مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب).
- توظيف مدرسين مدربين على التعامل مع الأطفال، وقادرين على تعليم الطلاب بطريقة محببة.
- زيادة الاهتمام بدروس الحاسوب والرياضة والرسم والفنون.

٢٢. الحق في الحماية من التعرض لأي إجراء تعسفي أو غير قانوني:

- الحفاظ على حقوق الطفل داخل المدرسة.
- حماية الطفل من العنف وسوء المعاملة.
- توفير أجواء مناسبة في المدرسة لمنع الاقتتال داخل المدرسة.
- وضع قوانين لحماية الأطفال في المدرسة.
- سن قانون يمنع الضرب والإهانة في المدارس.

٢٣. الحق في الرعاية الاجتماعية والمدرسية والرفاه:

- توعية المدرسين بضرورة احترام حقوق الأطفال
- توفير مواصلات مجانية لطلبة المدارس.
- منع المدرسين من التدخين في المدرسة.
- توفير الرعاية النفسية والاجتماعية للأطفال.
- توفير وجبات مجانية في المدارس.
- توعية الأطفال بأهمية التعاون والتسامح.
- توعية الأطفال بضرورة احترام المدرسين

٢٤. الحق في المعرفة والحصول على المعلومات:

- تزويد مكتبة المدرسة بقصص وكتب جديدة.
- عمل مجلة حائط ينتجها الطلبة بأنفسهم لعرض إبداعاتهم.
- زيادة الأوقات المخصصة لاستخدام الكمبيوتر والمكتبة.
- التعرف على الضواحي والمناطق.
- عمل معرض لرسومات الأطفال.

٢٥. الحق في المشاركة وعدم التمييز:

- إشراك جميع الأطفال في جميع الأنشطة المدرسية.
- تحقيق العدل و المساواة في المشاركة في الفصل.
- عدم التمييز بين الطلبة المتفوقين والعاديين في المعاملة والمشاركة.
- الحرص على تنمية قدرات ومواهب جميع الطلبة بدون استثناء.
- عدم التمييز بين الأطفال المعاقين والأصحاء.

٢٦. الحق في توفر وقت للراحة واللعب وقضاء وقت الفراغ:

- زيادة فرص اللعب داخل المدرسة.
- زيادة وقت اللعب في المدرسة.
- عدم استبدال دروس التربية الرياضية بدروس أخرى، أو تخصيصها لأنشطة أخرى.

(٥) احتياجات الطفل من المسجد:

٢٧. الحق في طلب المعلومة و المعرفة:

- تعلم الدين، وعلوم القرآن

- زيادة حلقات التوعية
- عدم الحرمان من استعارة الكتب
- استعارة الأشرطة الدينية والثقافية

٢٨. الحق في المشاركة وعدم التمييز:

- المشاركة في كل أنشطة المسجد.
- عدم التمييز بين الأطفال داخل المسجد.
- إشراك الجميع في الأنشطة الرياضية الخاصة بالمسجد.
- المشاركة في الرحلات.
- المشاركة في المسابقات.
- تحقيق العدل والمساواة في التعامل.

٢٩. الحق في حرية الرأي والتعبير:

- عدم التدخل في أفكارنا، وعدم التنظير علينا (التأطير)
- تحريرها من الحزبيات والانتماءات السياسية
- إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن مشاكلهم وقضاياهم
- نشر إبداعات الأطفال في مجلة الحائط الخاصة بالمسجد

٣٠. الحق في التعليم:

- فتح مجال لتعليم الكمبيوتر
- توسيع نطاق دروس التقوية
- عمل دروس خصوصية مجانية

(٦) احتياجات الطفل من النوادي والتجمعات:

٣١. الحق في المشاركة وعدم التمييز:

- عدم جعل لعب الكرة حكرا على أبناء أعضاء النادي
- إشراك الأطفال في جميع الألعاب
- إتاحة الفرصة للبنات للمشاركة في أنشطتها
- عمل فرق للناشئين داخل الأندية
- السماح للأولاد للعب في الأندية

٣٢. الحق في اللعب وقضاء وقت الفراغ:

- السماح بالاستفادة من خدمات النادي بدون رسوم، خاصة في شهر رمضان
- أن تكون متاحة لاستفادة من خدماتها في جميع الأوقات
- عدم دفع رسوم للاشتراك في النادي
- توفير رياضات مثل التنس، وكرة الطائرة، والجري للأطفال
- توفير الأدوات الرياضية والملابس الرياضية
- الاهتمام رياضياً بالأطفال الناشئين
- توفير طاولات تنس مخصصة للأطفال، ليست نفسها الخاصة بالكبار.
- إنشاء أندية خاصة بالأطفال أقل من ١٨ سنة
- تخصيص أماكن مناسبة للقراءة والمذاكرة داخل الأندية
- إضافة ألعاب خاصة بالأطفال

- توفير نشاطات ثقافية وترفيهية بالنادي
- المساعدة في الترفيه عن النفس

(V) احتياجات أخرى (يمكن لأي من الأطراف تحقيق هذه الاحتياجات).

٣٣. الحق في الترفيه، وتوفير أماكن اللعب:

- توفير الأماكن الترفيهية للأطفال من ملاعب ومنتزهات وملاهي لقضاء وقت الفراغ وتجديد النشاط
- توفير الرحلات والأنشطة الرياضية
- بناء المنتزهات في كل الأحياء
- تأمين حرية اللعب في الحارات والساحات الشعبية
- توفير كراسي داخل الأحياء والساحات الشعبية للجلوس عليها في أوقات الراحة.
- تنظيم أوقات اللعب بين جميع الأطفال.
- توفير أدوات اللعب، مثل الكرات، وحلقات للسلة، ومرمى للعب كرة القدم.
- الاهتمام بالحاجات الترفيهية للأطفال

٣٤. الحق في التعلم والمعرفة:

- توفير الأماكن التعليمية والتنقيفية كالمكتبات، ومراكز التقوية.
- تعديل المناهج لتناسب جميع المستويات.
- تحسين مستوى التعليم

٣٥. الحق في المشاركة وعدم التمييز:

- إشراك الأطفال في المناسبات من مهرجانات واحتفالات.
- إتاحة الفرصة أمام الأطفال في إبداء الرأي في وسائل الإعلام
- ضمان مشاركة الأطفال في الموضوعات التي ترتبط بهم وبمستقبلهم

٣٦. الحق في الصحة المناسبة و العيش في بيئة نظيفة:

- العيش في مستوى معيشي صحي ملائم
- تنظيم حملات توعية صحية حول الإسعافات الأولية، والحفاظ على النظافة وغيرها.
- توفير الصحة المناسبة لكل الأطفال
- العناية بنظافة الحي
- تمهيد الحارة وتنظيفها وإنارتها لتهيئتها للعب

٣٧. الحق في الحماية من أي تعرض تعسفي أو غير قانوني:

- الحفاظ على الحياة الخاصة للطفل.
- الحفاظ على حقوق الطفل وحمايتها
- معاقبة كل من يسيء للأطفال.

ثالثاً: أولويات القضايا التي يرغب الأطفال بأن يتم العمل عليها لصالحهم

١. الحق في الحماية من العنف والإساءة والإهمال:

- الحماية من كافة أشكال العنف والإساءة والإهانة.
- توفير الهدوء والاستقرار وحصول الأطفال على كافة حقوقهم
- توعية الأهل والمدرسين بأهمية احترام وحماية حقوق الطفل.

٢. الحق في المشاركة وعدم التمييز:

- عدم التمييز بين الأطفال، في المعاملة والمشاركة في المدرسة والمنزل والأندية.
- إشراك جميع الأطفال في الأنشطة المدرسية وبرامج المؤسسات.
- الضغط على الأهل والمدارس من أجل تحقيق مشاركة أوسع للفتيات من خلال مؤسسات تهتم بشئونهن.

٣. الحق في التعليم المناسب:

- تقليل حجم المناهج، والتخفيف من صعوبتها.
- تغيير طريقة التعليم في المدرسة لتكون محببة.
- بناء المزيد من المدارس ومراكز التدريب والتعليم، تقليل عدد الطلاب في الفصل الواحد.

٤. الحق في اللعب والترفيه وقضاء وقت الفراغ:

- بناء مزيد من مرافق الترفيه والملاعب.
- بناء متنزهات قريبة من المناطق السكنية.
- زيادة وقت اللعب والترفيه بالمدرسة.

٥. الحق في الرعاية الاجتماعية والصحية والتربية السليمة:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال.
- الاهتمام بمراعاة الحالة النفسية للأطفال.
- توعية الأهل بأهمية تفهم احتياجات الأطفال.

٦. الحق في المعرفة والحصول على المعلومات:

- توفير مكتبة بالمدرسة وتزويدها بالكتب الجديدة.
- إتاحة فرصة أكبر لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت.
- الحصول على المعلومات والمعارف من الأهل والمدرسة.

أولويات العمل على قضايا حقوق الطفل^(١)

١. الحق في الحماية من العنف والإساءة والإهمال

- المشروعات ذات الأولوية العالية التي يجب العمل عليها خلال العامين المقبلين:
 - توعية الأهالي لمخاطر العنف الأسري على الطفل.
 - بناء قائمة من اللوائح والمحظورات عبر وزارة التعليم تهدف إلى حماية الأطفال من العنف المدرسي وإلزام المدرسين بها.
 - رعاية الأطفال المشردين عبر الوصول إليهم وبناء مؤسسات خاصة بهم لإعادة تأهيلهم.
 - الحماية من عنف الاحتلال عبر المساندة والضغط من قبل اليونيسف ومنظمة غوث الأطفال والأمم المتحدة.
 - الحماية من التسرب المدرسي عبر التوعية المباشرة وإعادة التأهيل وسد احتياجاتهم بالتعاون مع الأهل.
 - إنشاء مراكز خاصة لحماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.
- المشروعات التي ينبغي أن يتم البدء بها:
 - توعية الأهالي والمدرسين لمخاطر العنف.
 - الحماية من التسرب المدرسي، ورعاية الأطفال المشردين، والذين عثون ف ظروف صعبة.
- آليات ضمان مشاركة أوسع قطاع ممكن من الأطفال في المشروعات المقترحة:
 - العمل مع المؤسسات الحكومية والمدارس.
 - التعاون بين المؤسسات الأهلية من أجل الوصول للمستهدفين.

- الوصول إلى أماكن تجمع الأطفال كالأندية والمساجد والساحات الشعبية والحارات وأماكن لعب الأطفال.
- **الجهات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك المشروعات:**
 - وزارة التربية والتعليم
 - وزارة الشؤون الاجتماعية
 - مؤسسات الأطفال بالتعاون مع الشباب المتطوع
- **المعوقات التي يحتمل أن تواجه تنفيذ تلك المشروعات:**
 - سوء التنسيق والإدارة
 - عدم الفهم الحقيقي لأهداف المشاريع من قبل الجهات المنفذة والشريكة
 - ضعف التمويل
 - العادات والتقاليد.
- **آليات التغلب على المعوقات المحتملة:**
 - تحديد آليات وأدوار واضحة للشركاء في المشاريع
 - إشراك قطاعات واسعة من المجتمع
 - الاعتماد على التطوع "إشراك المتطوعين من الشباب".
 - الاعتماد على الذات في التمويل.
 - الاعتماد على الخبرات الوطنية.

٢. الحق في المشاركة وعدم التمييز

- **المشروعات ذات الأولوية العالية التي يجب العمل عليها خلال العامين المقبلين:**
 - توعية كل الأطراف التي تتعامل مع الطفل بشكل مباشر بحقوق الطفل
 - مشروعات تتضمن أنشطة تربية وترفيهية وتعليمية في أماكن يسهل وصول الأطفال إليها في كافة المناطق.
 - تنظيم حملات من الأطفال تهدف للتأثير على صناعات القرار من أجل ضمان حصولهم على كافة حقوقهم.
 - زيادة أماكن للترفيه والأندية والملاعب والمنتزهات والمخيمات الصيفية.
 - تطوير المشروعات بالاعتماد على استراتيجيات من طفل لطفل.
- **المشروعات التي ينبغي أن يتم البدء بها:**
 - توعية كل الأطراف التي تتعامل مع الطفل بشكل مباشر بحقوق الطفل
 - زيادة أماكن للترفيه والأندية والملاعب والمنتزهات والمخيمات الصيفية.
- **آليات ضمان مشاركة أوسع قطاع ممكن من الأطفال في المشروعات المقترحة:**
 - التنسيق والتشبيك مع المؤسسات العاملة في ميدان الطفولة
 - تنظيم لقاءات جماهيرية مع أهالي الأطفال في المناطق التي يعيشون فيها والترويج لأهمية مشاركة الأطفال
 - تقديم أنشطة ترفيهية وتوعوية تجذب الأطفال
- **الجهات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك المشروعات:**
 - المؤسسات غير الحكومية المعنية بالطفل
 - المؤسسات الرسمية التي تعمل في مجال الطفل
 - المدارس وأماكن تجمعات الأطفال.
- **المعوقات التي يحتمل أن تواجه تنفيذ تلك المشروعات:**
 - ضعف التمويل

- الوضع السياسي والآثار المترتبة عليه
- قلة الكفاءات المهنية المتخصصة
- **آليات التغلب على المعوقات المحتملة:**
- تأهيل كوادر مهنية متخصصة
- البحث عن مصادر للتمويل الذاتي
- وضع خطط عمل بديلة لمواجهة التغيرات السياسية المختلفة

٣. الحق في التعليم المناسب

- **المشروعات ذات الأولوية العالية التي يجب العمل عليها خلال العامين المقبلين:**
- العمل على توفير بيئة صفية تعليمية تربوية مناسبة
- تدريب المعلمين ليصبحوا قادرين على استخدام الأساليب التعليمية والتربوية الحديثة.
- إعادة النظر في المناهج لضمان مراعاة المنهج للفروق الفردية بين الأطفال.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الأبنية والأنشطة الخاصة بهم.
- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية كعنصر مساند للعملية التعليمية.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية (الكمبيوتر، وسائل الشرح والإيضاح، أجهزة العرض، المواد الفليمية، الأدوات المساعدة).
- إعداد برامج خاصة بالأطفال ذوي التحصيل الدراسي الضعيف داخل المدرسة أو خارجها بالتنسيق مع المدرسة والمدرسين.
- **المشروعات التي ينبغي أن يتم البدء بها:**
- توفير بيئة صفية مناسبة
- تدريب المعلمين للتمكن من استخدام الأساليب التعليمية والتربوية الحديثة.
- **آليات ضمان مشاركة أوسع قطاع ممكن من الأطفال في المشروعات المقترحة:**
- تفعيل العمل التعاوني والتشاركي بين جميع العاملين في مجال التعليم (الوزارة، المدارس، مؤسسات الطفل...)
- أن تكون البرامج متنوعة تراعي جميع المستويات والأعمار.
- أن تكون الأنشطة والبرامج محببة ومقبولة لدى للأطفال.
- **الجهات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك المشروعات:**
- وزارة التربية والتعليم، الإدارة التعليمية بوكالة الغوث.
- مؤسسات الطفل التربوية.
- المؤسسات الدولية المعنية بتطبيق حقوق الطفل.
- مؤسسات حقوق الإنسان المعنية بقضايا التعليم.
- الجامعات والخبراء الأكاديميين.
- **المعوقات التي يحتمل أن تواجه تنفيذ تلك المشروعات:**
- عدم التعاون من ذوي الجهات المعنية بقضايا التعليم.
- عدم توفر الإمكانيات المادية المطلوبة لتمول تلك المشروعات.
- صعوبة تنفيذ تلك المشروعات من الناحية العملية لغياب التخطيط الشامل على مستوى الطفل.
- صعوبة تنفيذ هذه المشروعات في ظل غياب الكوادر المؤهلة.
- **آليات التغلب على المعوقات المحتملة:**
- تطوير آليات واقعية تلزم الجهات المعنية بالقيام بدورها في تنفيذ تلك.

- تمويل تلك المشروعات بالاعتماد على المؤسسات والشركات الوطنية في حالة عدم تجاوب المؤسسات المانحة.
- تأهيل الكوادر المشاركة في تنفيذ البرامج مع الأطفال.
- أن يكون المنطلق الأساسي لتلك المشروعات هو خطة وطنية شاملة للنهوض بالطفل.
- استخدام وسائل الإعلام في الترويج لأهمية المشاركة ف تلك المشروعات.

٤. الحق في اللعب والترفيه وقضاء وقت الفراغ

- المشروعات ذات الأولوية العالية التي يجب العمل عليها خلال العامين المقبلين:
 - إعادة هيكلة الوظائف المدرسية، بجعلها تشبه نادي يحتوي على أنشطة رياضية وثقافية وترويجية بالقدر الذي يلبي احتياجات ورغبات الطفل، تتضمن لجان صفية تتكون من الأطفال أنفسهم بما ضمن مساهمتهم في بناء الأنشطة.
 - تشكيل أندية خاصة بالأطفال متعددة الأنشطة (ثقافة، ترفيهية، رياضة).
 - أنشطة ثقافية وترفيهية متنقلة: مسرح، مكتبة، كمبيوتر
- المشروعات التي ينبغي أن يتم البدء بها:
 - الأنشطة اللامنهجية داخل المدرسة.
 - إنشاء نوادي للطفل في كل المحافظات والتسوق لها ولبرامجها لدى الأطفال في المدارس.
- آليات ضمان مشاركة أوسع قطاع ممكن من الأطفال في المشروعات المقترحة:
 - تشمل كافة مراحل الطفولة (الفئات العمرية)
 - تشمل كافة مراحل التعليم
 - تشمل كافة المناطق الجغرافية.
 - تشمل كافة شرائح الأطفال
- الجهات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك المشروعات:
 - وزارة التربية والتعليم
 - وزارة الشباب والرياضة
 - وزارة الثقافة
 - مؤسسات المجتمع المدني أهمها الأندية والجمعيات الأهلية
- المعوقات التي يحتمل أن تواجه تنفيذ تلك المشروعات:
 - ضعف الإمكانيات المادية
 - الكفاءات البشرية المطلوبة لإدارة هذه الأنشطة.
- آليات التغلب على المعوقات المحتملة:
 - توفير الدعم المادي من عدة جهات
 - إمكانية تنفيذ عدد كبير من الأنشطة بالإمكانيات الذاتية للمدارس
 - تأهيل العاملين بتلك المشروعات من خلال دورات متخصصة قدمها خبراء
 - تقديم حوافز للمتطوعين الجامعيين من خلال إعفاءات من الرسوم الجامعية ومنحهم أولوية عند التوظيف.

٥. الحق في الرعاية الاجتماعية والصحية والتربية السليمة

- المشروعات ذات الأولوية العالية التي يجب العمل عليها خلال العامين المقبلين:
 - الرعاية الصحية الوقائية للأطفال بتوعيتهم بالاهتمام بالصحة العامة
 - الاهتمام بالبيئة الصحية داخل نطاق المدرسة.

- إنشاء عيادة ف المدرسة، والتواصل مع الأهالي بخصوص الحالة الصحية للأطفال.
- توعية الأهالي بأهمية الرعاية الصحية لأبنائهم عبر وسائل التوعية المختلفة.
- ربط أطفال الجيل الواحد ببعضهم واقعهم وثقافتهم.
- الاهتمام بالأطفال الفقراء وضمان حصولهم على الرعاية الاجتماعية اللازمة.
- المساعدة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية.
- الوصول إلى الأطفال الذين هم بحاجة إلى رعاية اجتماعية وصحية

● المشروعات التي ينبغي أن يتم البدء بها:

- مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية المدرسية.
- توعية الأهالي بأهمية الرعاية الصحية لأبنائهم عبر وسائل التوعية المختلفة.
- آليات ضمان مشاركة أوسع قطاع ممكن من الأطفال في المشروعات المقترحة:

- التنسيق والتشبيك مع المؤسسات العاملة في ميدان الطفولة
- الاعتماد على المدارس والمشرفين التربويين بالمدارس في التعرف على من هم بحاجة للخدمة.
- تنظيم لقاءات مع الأهالي وتوعيتهم بأهمية حصول أبنائهم على الرعاية الصحية
- التنسيق والتشبيك مع المؤسسات التعليمية والأهلية والأهالي.

● الجهات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك المشروعات:

- وزارة الصحة ومرافقها، التربية والتعليم والمدارس ورياض الأطفال "إدارة الصحة"، الشؤون الاجتماعية ومؤسساتها
- المؤسسات الصحية والاجتماعية غير الحكومية
- المؤسسات الدولية العاملة في مجال الطفل

● المعوقات التي يحتمل أن تواجه تنفيذ تلك المشروعات:

- عدم استجابة وتعاون الأهالي.
- ارتفاع تكلفة هذا النوع من المشروعات
- ندرة الكفاءات المهنية المتخصصة من مرشدين اجتماعيين وأطباء متخصصين

● آليات التغلب على المعوقات المحتملة:

- التنسيق والتشبيك مع الجهات المعنية.
- وضع خطط عمل قادرة على رعاية الأطفال وتنقيفهم صحيا.
- توعية الأطفال بشكل أكبر حول أهمية مشاركتهم في مثل هذه البرامج.

٦. الحق في المعرفة والحصول على المعلومات

- المشروعات ذات الأولوية العالية التي يجب العمل عليها خلال العامين المقبلين فما تعلق بالحق ف المعرفة والحصول على المعلومات:

- إنشاء مكاتب في جميع المناطق.
- إنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالأطفال في إطار مشروع إعلام وطني خاص بالطفل
- إعادة تقييم المنهاج الفلسطيني وتعديله.
- إنشاء مؤسسات تعليمية تبنى على أساس الاحتياجات الخاصة
- إنشاء مختبرات حاسوب في المدارس وتحسين البيئة المدرسية والصفية

● المشروعات التي ينبغي أن يتم البدء بها:

- إنشاء المزيد من المكتبات العامة والمكتبات المتنقلة بما يضمن قدرة كل طفل على الاستفادة منها
- الشروع في التخطيط لمشروع إعلامي وطني للأطفال

● **آليات ضمان مشاركة أوسع قطاع ممكن من الأطفال في المشروعات المقترحة:**

- تشكيل مجموعات ممثلة للأطفال تساهم في التخطيط لهذه المشروعات
- تدريب الأطفال وبناء قدراتهم وتمكينهم وفتح المجال أمامهم للمشاركة الإعلامية
- تنوع النشاطات بما تناسب مع احتياجات ورغبات الأطفال

● **الجهات التي تقع عليها المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك المشروعات:**

- الحكومة
- مؤسسات المجتمع المدني
- المؤسسات الإعلامية الخاصة والحكومية

● **المعوقات التي يحتمل أن تواجه تنفيذ تلك المشروعات:**

- نقص الموارد المالية
- نقص الكوادر المتخصصة
- القانون والثقافة السائدة

● **آليات التغلب على المعوقات المحتملة:**

- إنشاء إدارة أو وحدة خاصة بالطفل بكل الوزارات المعنية
- الاستعانة بالكوادر العربية والعالمية
- تشكيل جماعات ضغط من أجل تعديل القانون وتطبيقه

حقوق ما زالت بحاجة للمزيد من العمل على تحقيقها ضمن المشروعات المستقبلية:

- حق الطفل في البقاء، والعيش في بيئة آمنة تحفظ كرامته: الحفاظ على حياة الأطفال من خلال رعاية مصالحة وتنشئته بشكل سليم، وإبعاد الطفل عن المؤثرات السلبية التي تعد معيقاً أساسياً في نشأته الطبيعية.
- حق الطفل في العيش في بيئة صحية: من خلال الاهتمام أكثر بصحة الطفل، على كافة المستويات.
- الحق في حرية الرأي والتعبير والتفكير والاعتقاد: من خلال إتاحة الأهل والمدرسة والأطراف عامة الفرصة للطفل للتعبير عما يجول في خاطره بالطرق التي يراها، والتعبير عن نفسه وعن حقوقه بالشكل الديمقراطي المناسب.
- الحق في التعليم الهادف لتنمية الطفل: إنشاء عدد أكبر من المؤسسات التعليمية الخاصة بالأطفال والاهتمام بالدروس المخصصة للرياضة والترفيه والرسم.
- الحق في الرعاية والتنشئة السليمة والتنمية: تعزيز حبه وانتمائه للأسرة عن طريق تقوية صلته بأهله، وتعزيز حبه للمدرسة والمدرسين، وحقه في التطور. حق الطفل في التطوير.
- الحق في اللعب والترفيه: إنشاء الحدائق والمنتزهات من أجل التسلية وشغل الأوقات الحرة في أماكن صحية، وتطوير الأداء في المخيمات الصيفية بتنوع أنشطتها، والاعتماد على اللعب الموجه والهادف..
- الحق في المشاركة وعدم التمييز، وتحقيق العدل والمساواة: من خلال إعطاء فرص مناسبة للطفل للاندماج في المجتمع بشكل فاعل، وإعطاء حقه كاملاً بالمشاركة في النطاقات التي تخصه وتخص مستقبله.
- الحق في مستوى معيشي ملائم: من خلال حرص الأهل على مستوى معيشي ملائم لإنسانيته وطفولته، وضمان توفر المقومات الأساسية لضمان عيش الأطفال في بيئة مناسبة.

المشروعات المقترحة

الجزئية التالية تهتم باقتراح مجموعة من المشروعات التي ظهرت الحاجة إليها في ضوء الاحتياجات التي حددها الأطفال أنفسهم، وفي ضوء البرامج المقترحة من قبل الخبراء، والتحليلات والرؤى التي قدموها، وتظهر الحاجة إليها لتحقيق أهداف طويلة الأجل، هذه المشروعات قابلة للتعديل، والتطوير بما يتلاءم مع الجهات ذات الجاهزية لتنفيذ أي منها، وهناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي مراعاتها قبل الشروع في التنفيذ، أهمها:

١. يمكن تنفيذ الكثير من المشروعات بجهود تطوعية كاملة.
٢. غالبية المشروعات بحاجة إلى تمويل، إذ يمكن الاعتماد على جهود التمويل الذاتي كالتبرع، والمشاركة المجتمعية، والتطوع، ومساهمات الأهالي في إنجاز مشروعات لأطفالهم.
٣. استخدام الاستراتيجيات الإقناعية أمر مهم وضروري في تنفيذ كثير من المشروعات لكونها تعتمد على العمل في الأحياء والحدائق والمساحات الشعبية، ودفع الأهالي نحو التطوع والتبرع بالأموال والأراضي والغرف ضمن منازلهم، أو المساحات الشاغرة في الحدائق.
٤. معظم المشروعات تحتاج لأن تنطلق في إطار حملة وطنية، لذا فإن استخدام وسائل الإعلام الجماهيري في التسويق لتلك المشروعات أمر أساسي.
٥. إعداد قاعدة معلوماتية لتشمل كافة المناطق، وما تتضمنه من أحياء، وحدائق، ومساحات شعبية، وطبيعة سكان كل منطقة، وتحديد قادة الرأي، والأشخاص المؤثرين في كل منطقة.
٦. تشكيل لجنة وطنية تشرف على اللجان الإقليمية، واللجان المنطقية، واللجان المنبثقة عنها "لجنة الحي"، أو لجنة الحارة"، وتتشكل تلك اللجان من أشخاص مؤهلين، ومتطوعين ويؤمنون بقضية الطفل، وأهمية العمل لصالحهم.
٧. تطوير أنشطة كل حي بما يتناسب مع الاحتياجات التي يتم تحديدها في المنطقة.
٨. الالتزام بالمهنية المطلقة في تنفيذ تلك المشروعات، بما يضمن حسن التنفيذ، وعدم انتهاك حقوق الطفل، والابتعاد عن الأوقات المجتمعية كالواسطة والعائلية والمحسوبة والمحابة وتحقيق المصالح الخاصة، وتعزيز قيمة العمل لصالح الأطفال، والتوعية بذلك وربطه بالمستقبل.
٩. قبل البدء في المشروعات الوطنية أو المشروعات التي يعتقد بأن نتائجها غير مضمونة، ودرجة المخاطرة فيها عالية، يمكن البدء فيها على مستوى محدود، للتأكد من مدى فعاليتها، وإمكانية تطبيقها على نطاق واسع، وللتعرف على التحديات ونقاط الضعف، والصعوبات التي قد تواجهها.
١٠. ضرورة مشاركة الأطفال في التخطيط للمشروعات التي تستهدفهم، لأنهم الأقدر على فهم ما يحتاجون، وما هي الاستراتيجيات التي يتجاوزون معها، وما هي الآليات التي يشعرون بأنها تناسبهم أكثر من غيرها.
١١. جميع المشروعات المقترحة يمكن أن يتم تطويرها، وتطويرها.

مقترحات وتوصيات عامة حول المشروعات المستقبلية

- تنفيذ المشاريع بالشكل الذي يضمن مشاركة جميع الفئات والمناطق.
- الحرص على إشراف متخصصين على المشاريع
- استبعاد الوصاية الحزبية عن المشروعات
- تحديد آليات لتقييم الأهداف التي وضعت من أجلها المشاريع
- أن تكون مشروعات قادرة على تلبية احتياجات وطنية حقيقية.
- تنفيذ المشروعات بناء على احتياجات حقيقية وواقعية للأطفال.
- تنفيذ المشروعات بناء على احتياجات تحدها الفئات المستهدفة بنفسها.
- الاهتمام بالتسويق للمشروعات.
- الاهتمام بالتربية والتعلم عبر التلفزيون
- إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المرتبطة بالطفل في المشروعات
- الاعتماد على مبدأ التعزيز عند العمل مع الأطفال
- بناء آليات فعالة لضمان استمرارية المشروعات
- الاهتمام بإنجاز مشروعات طويلة الأمد
- ضمان استمرارية واستدامة عمل المشروعات بعد انتهاءها
- عدم الاكتفاء بمناقشة وتحليل الاحتياجات فحسب.
- أن تشمل المشروعات شرائح مختلفة من المجتمع.
- أن تقوم المشروعات بالأساس على الحاجات الإنسانية للأطفال.
- إنجاز مشروعات تنسجم مع البيئة الفلسطينية واحتياجات الأطفال
- زيادة الاهتمام الوزارات المعنية بتقديم التسهيلات للمشروعات

■ **المشروعات:**

اسم المشروع	فكرة المشروع	الهدف من المشروع
معرض المدرسية	إنشاء معرض مدرسي دوري "ليكن شهرياً" يعرض فيه الأطفال إنتاجهم العلمي، والثقافي، والفني، والأدبي، والإبداعي، ... ويمكن تطوير الفكرة لتتسابق فيها المدارس بينها، أو لیتسابق الأطفال فيما بينهم.	إثارة الاهتمام، وتوجيهه لدى الأطفال، وعزلهم عن المتغيرات المحيطة والمثبطة لعزائهم، وزيادة وتوجيه الطموح الخاص بالأطفال.
مجلة المدرسة "مجلة الحائط"	مجلة في كل فصل توضع على إحدى جدران الفصل فيها يمنح الطفل الحرية المطلقة في كتابة أو رسم أو تشكيل ما يرغب، ولا يحجب أي موضوع لأي طفل طالما أنه يلتزم بمعايير النشر التي تتحدد وفقاً للمعايير الأخلاقية والأدبية واحترام الآخر، وتكون بإشراف مباشر من طلبة الفصل أنفسهم.	تعزيز حالة حرية الرأي والتعبير لدى الأطفال
من طفل لطفل	تدريب وتعليم الأطفال لبعضهم البعض، من خلال مشاركة الأطفال في التوعية بحقوق الطفل، وتوعية أقرانهم الأطفال وإرشادهم حول مواضيع تتعلق بحياتهم اليومية كالتعبير عن الرأي، وخلق عقلية متطورة للطفل	المساعدة في الإبداع بمعزل عن الأهل لتكوين شخصية مستقلة تتمتع بدرجة من الاستيعاب والاستجابة وصنع القرار.
تعليم الأقران (التعليم المساند)	يقوم الأطفال بمساعدة الأطفال زملائهم من ذوي المستوى الدراسي الضعيف، على أن يتم مراعاة ذلك في درجات تفوق الطالب المعاون.	المساعدة في اعتماد الأطفال على أنفسهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.
حشد الرأي العام حول قضايا الطفولة	توسيع دائرة الاهتمام بقضايا الطفولة، لدى مختلف قطاعات المجتمع المحلي، ويمكن تحقيق ذلك عبر وسائل الإعلام الجماهيري، واستخدام الوسائل التوعوية والإرشادية، وأساليب الضغط والنشر بمختلف أشكاله.	حشد مزيد من القطاعات للفاعل مع قضايا الطفولة.
إعلام الطفل "الإنتاج التلفزيوني والإذاعي"	إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية محلية للأطفال، يشارك الأطفال أنفسهم في إنتاجها، تناقش قضاياهم	سد الفجوة في البرامج التلفزيونية والإذاعية المقدمة للأطفال، وتحسين جودتها من الناحية المهنية.
محكمة الأطفال	إنشاء محكمة صورية تتكون من الأطفال أنفسهم، مهمتها محاكمة جهات الاختصاص المقصرة في تقديم الخدمات لهم، أو التي تنتهك حقوقهم، ضمن القضايا التي يحدها الأطفال بأنفسهم.	تسليط مزيد من الضوء على قضايا الطفولة.
العيادة المدرسية	إنشاء عيادة مدرسية، أو على الأقل إنشاء عيادة متنقلة أو أكثر تغطي كافة مدارس الوطن، وتزويد الأهل بتقارير تفصيلية عن الحالة الصحية للأطفال لذويهم، وتقديم النصح والمشورة لهم لاتخاذ الإجراءات الصحية الضرورية.	تحقيق أعلى مستوى من الرعاية الصحية المقدمة للأطفال.
تزويد المدارس بمياه الشرب	التعرف على المدارس غير مزودة بمياه صالحة للشرب، وتلك التي ينقص فيها خزانات المياه الصالحة للشرب.	توفير الاحتياجات الأساسية لأطفال المدارس.
دعم الأنشطة اللامنهجية والرياضية	تطوير المسابقات المدرسية على مستوى كل الرياضات، وتنظيم منافسات وطنية على مستوى المدارس، تراعي كل مرحلة دراسية. والاستعانة بالرياضيين الفلسطينيين، وتنظيم وتوسيع قاعة العمل التطوعي الجماعي، وتفعيل الإعلام المدرسي، والاحتفال بالمناسبات الوطنية العالمية، واستحداث أنشطة تتعلق بالتراث، الرسم، النحت، التمثيل، الرياضة، الموسيقى، الرحلات المدرسية، المخيمات الصيفية، الكشافة.	تطوير وتحسين الأنشطة المدرسية المساندة.
نبذ العنف "التسامح"	أصبح العنف يمارس بمستويات عدة، وفي كل مكان، لذا فهناك ضرورة لاستحداث قوانين وآليات بديلة للعقاب الجسدي في المدرسة، والمنزل، وذلك باستخدام وسائل التوعية المختلفة، ووضع مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحرم استخدام العنف ضد الأطفال في المدارس والمجتمع بأكمله.	توجيه طاقة الأطفال نحو وجهة مفيدة لتفريغ شحنات القوة والعنفوان لديهم في أشياء مفيدة أو غير ضارة على الأقل، والحد من ثقافة العنف.
تطوير أساليب التدريس	العمل بأساليب التدريس الحديثة المتعارف عليها، واستحداث وسائل أخرى جديدة غير مكلفة يلتزم بها المدرسين.	إضفاء الجاذبية على العملية التعليمية، والتخلص من الأساليب المنفرة لتعلم الأطفال.
تحديث وسائط التعليم	تزويد المدارس بوسائل تعليمية مساندة، كوسائل الشرح والإيضاح، وأجهزة العرض، والحاسوب، وتزويد المدارس بها تباعاً ووفقاً لخطة تنتهي بتزويد كافة المدارس بالوسائط اللازمة.	دعم المنهج الفلسطيني بوسائل التعليم الضرورية لتحقيق مخرجات أفضل.
تعزيز المدرس	شبان جامعيون مدربون متطوعون، يزورون المدارس، ويدخلون كل فصل، ويعملون على تنمية الطفل من نواح عدة: تنمية الشخصية "الذات"، تنمية الصفات والقيم الإيجابية مع الأطفال، وفي موضوعات عدة، كالتفاهل والأمل والمستقبل، والنشاط المجتمعي، وضرورة بذل الجهد والعرق من أجل المستقبل، وقيم النجاح، والتعاون مع المدرس، كل هذا بحضور المدرس، ليتعلم من المنشط طرق جديدة غير نمطية في التعامل مع الأطفال.	بناء وتنمية قدرات أطفال المدارس، ومساندة المدرسين ومساعدتهم في تهيئة الأطفال للتعلم.
المعلم صديقي	تنظيم زيارة أو أكثر لمنزل الطالب والتحدث مع أهله حول أهمية وضرورة الاهتمام بالطفل،	تحفيز الأهل للمزيد من

وتابعته دراسياً، وإيلاءه مزيد من الاهتمام، والاستماع من الأهل حول مشكلاته، واحتياجاته، بالإضافة إلى تخصيص جانب من الزيارة للتحدث مع الطفل.	المشاركة في تعزيز جهود المدرسة في بناء وتطوير الطفل.
نظراً لغياب ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر لدى الأطفال، وعدم وجود سياسة معينة لتعزيز هذه القيمة، يقوم على عقد الندوات واللقاءات والاجتماعات بين الطلاب، من أجل تعزيز قيم الحوار، والإقناع، والمعارضة السلمية، ومناقشة موضوعات تهمهم كمشاكلهم، وهموم مدرستهم.	إشراك الأطفال في مناقشة قضاياهم واحتياجاتهم، وتطوير ثقافة الحوار.
هناك الكثير من جوانب النقص التي تعاني منها المدارس، وهناك برامج بسيطة باستطاعة إدارة المدرسة إنجازها بمفردها، ولكنها تكون بحاجة لقليل من التنسيق أو التشبيك أو التعاون مع مؤسسات مجتمعية، خاصة أو أهلية أو حكومية، وهنا تظهر ضرورة وجود منسق علاقات عامة أو تشكيل لجنة مدرسية تهتم بالتواصل مع المجتمع المحلي، من أجل تدعيم أواصر التعاون مع المجتمع، ورجال الأعمال، والمؤسسات الأهلية.	تطوير الطفل على كافة الأصعدة، وتطوير المدرسة، وتوسيع دائرة التشبيك والمناصرة مع المدرسة.
مشاركة الشخصيات الوطنية من سياسيين ورياضيين وفنانين في العمل مع الأطفال أو على الأقل تخصيص جزء من وقتهم لصالح الأطفال.	منح المزيد من الثقة والتقارب بين الأطفال والمشاهير، وللمساعدة في بناء النموذج أو القدوة بالنسبة للأطفال.
البحث في الموارد المتاحة، كالمؤسسات الأهلية، ووسائل الإعلام، وشركات الإنتاج التلفزيوني، ونسبة الشباب المرتفعة في المجتمع الفلسطيني، والاستعداد المتوافر لدى الأسر والمدرسين، والخبرات المتوفرة في مجال الطفل ومصادر التمويل المتاحة، والمؤسسات الدولية التي تولي اهتماماً واضحاً بقضايا الطفولة. ومن الضروري أن تتمخض عن هذه السياسة مجموعة برامج قابلة للتطبيق، على أن تخضع للمناقشة على المستوى التشريعي.	بناء سياسة واضحة للطفل الفلسطيني تسير وفقاً لها كافة الجهات العاملة مع الطفل.
تمثل المساجد قيمة دينية وتربوية وتعليمية معتبرة في المجتمع الفلسطيني، ويرتادها عشرات الأطفال في كل منطقة، وهي تعتبر (في بعض المناطق) المنتسب الوحيد، أو المؤسسة الاجتماعية الوحيدة المحيية لدى الأطفال، ويمكن استثمارها على مدار الساعة لتنفيذ أنشطة وبرامج تعليمية وثقافية وتربوية وترفيهية، وإبداعية، وفنية، ورياضية، ومن خلال هذا المشروع يمكن تحقيق فوائد كبيرة، فوائد علاجية وبنائية.	استثمار أحد أكبر وأكثر المؤسسات انتشاراً على مستوى الوطن من أجل تقديم المزيد من الخدمات للأطفال.
تزيين الفصول، ومرافق المدرسة بجهود ذاتية يقوم بها الأطفال أنفسهم، كما يشارك الأطفال أنفسهم في تزيين المدرسة بإشراف فني من قبل لجنة يتم تشكيلها لأجل متابعة هذا المشروع على مستوى كل مدرسة.	تهيئة أفضل لأماكن تعليم الأطفال، وجعلها أكثر مناسبة وجاذبية لهم.
تحويل المدرسة لما يشبه لعبة كبيرة يراها الأطفال على أنها المكان الأفضل، من خلال إضافة المزيد من الألعاب، وإعطاء الفرصة لجميع الأطفال بالمشاركة فيها، والاستفادة منها، ومساعدتهم على قضاء وقت ممتع داخل المدرسة، وتوفير أعداد مناسبة من أدوات ووسائل اللعب، وزيادة قدر المكافآت والتعزيز الإيجابي.	تشجيع الأطفال على حب المدرسة، والمدرسة، ودرسه، وتهذيب النفس، وتخفيف الضغوطات عن الطفل، لربطه بعلاقة أكثر إيجابية مع المدرسة.
تقديم الألعاب التي يرى فيها الأهل ضرراً على أطفالهم (لدرجة أن البعض يذهب لتحريمها) بحلة تتناسب مع المعايير الدينية والتنافسية والأخلاقية والتربوية، واستثمارها في تعزيز القيم الإيجابية، وتطوير مهارات الأطفال، أو تحويل مثل هذه الألعاب لرياضات يتنافس فيها الأطفال.	إضفاء المشروعية على نشاطات يحب الأطفال ممارستها وهي مرفوضة من قبل الأهل.
تشكيل لجنة مدرسية لحقوق الدفاع عن حقوق الإنسان، تتكون من الطلبة أنفسهم مهمتها رصد حالات انتهاك حقوق الطفل داخل المدرسة، ورفع تقارير دورية وطارئة لإدارة المدرسة، أو اللجنة خاصة يتم تشكيلها من أولياء أمور، ومدرسين، وممثلين عن مؤسسات أهلية وممثل عن وزارة التربية والتعليم، وإعطاء هذه اللجنة حق تشكيل لجان تحقيق في حالات الانتهاك التي يتعرض لها الأطفال في المدارس، أو عبر واحدة من مؤسسات حقوق الإنسان المعنية. ومهمة اللجنة متابعة حالات العقاب الجماعي، وتحقير وإهانة الأطفال، وحالات العنف الجسدي، وحالات إلحاق الضرر النفسي بالأطفال، وحالات الإهمال، وحالات الإساءة بكل أشكالها.	تطوير مشاركة الأطفال، وتحسين حالة حقوق الطفل في المدارس، وتعليم الأطفال لحقوق الطفل.
تزويد المدارس بجهاز عرض فيديو، وعرض أفلام تعليمية وتنقيفية على الأطفال بشكل دوري، وبصورة تمن تعرض كافة الأطفال لمضامين هادفة وفقاً لبرنامج تربوي تعليمي تنقيفي محدد، وذلك كوسيلة مساندة للتعليم، نظراً لما تمثله السينما من جاذبية للأطفال.	تدعيم المفاهيم الإيجابية لدى الأطفال، والإسهام في تزويدهم بالمزيد من الثقافة.
تشكيل فرقة مسرحية أو أكثر على مستوى المدرسة، وتقديم مسرحيات هادفة تمرر خلالها مضامين علمية، وثقافية، وأدبية، وفنية، وتربوية، وإرشادية، وصحية يمثلها أطفال المدرسة، وتعرض على زملائهم.	توعية الأطفال بقضايا أساسية، وتنمية الذوق العام لدى الأطفال.
تشكيل أكثر من فرقة مسرحية جواله، تقدم عروض مسرحية هادفة في كل مدارس قطاع غزة، وبشكل دوري، ووفقاً لبرنامج معروف لدى الأطفال، يتم من خلاله تمرير المضامين ذات الأهمية العالية، كقيم الانتماء، والتسامح، والحوار، والتفكير، وأهمية الحريات، وغيرها.	تنقيف وتعليم وتوعية الأطفال حول قضايا مهمة.
إنشاء مكتبة متنقلة تضم كتباً وقصصاً ومواد مسموعة ومرئية وتعليمية تربوية، تصل لكافة	تحقيق الحاجات المعرفية للأطفال. وسد العجز في توفر

الأحياء والحارات، وتتضمن برامجاً مشوقة ومحبة للأطفال، تدعم اتجاهاتهم تجاه المدرسة، والأهل، والأصدقاء، وزملاء المدرسة.	المكتبات القريبة من أماكن تجمعات الأطفال
إنشاء مكتبات بسيطة ومتواضعة في كل منطقة وحي، يرتادها الأطفال للمطالعة، وإنجاز الواجبات المدرسية، وزيادة حصيلة المعرفة، ويمكن إنشاء مثل هذه المكتبات في أماكن شاغرة بمنازل المواطنين في حالة عدم توافر أماكن شاغرة في المنطقة. أو في مكان بسيط يتساند في إنجازه أهل المنطقة، وبإمكانات متواضعة وبسيطة، ويمكن تشكيل مجلس إشرافي من أهل الحي.	زيادة معارف الأطفال، وسد العجز في المكتبات العامة، وبعد المكتبات عن مناطق السكن.
يتجول متطوعين (مهرجون) في الأحياء وفقاً لبرنامج وخطة جغرافية تضمن الوصول لكافة الأحياء والحارات، ويقوم المهرج (المتطوع) بعرض قصة هادفة مثلاً على الأطفال، ويتناقش معهم فيها، وفي مغزاها، ويتم تضمين الحقوق وموضوعات تربوية ومساندة نفسية، وضرورة أن يغلف المشروع بقالب التسلية.	تحقيق نوع من التسلية الهادفة للأطفال، وخلق موضوعات وقصص يتحدثون حولها.
إنشاء نوادي صغيرة في الأحياء (نادي في كل حي) على الأقل نادي ثقافي واجتماعي، ويتضمن الألعاب التي تتناسب والمساحة المتاحة، بإقناع سكان الحي بأهمية وضرورة وجود نادي في حيهم، ويمكن أن تقام على أراض شاغرة، أو في أماكن أخرى تكون متاحة للاستخدام العام. ويفضل أن يتم تنفيذ هذا المشروع ضمن برنامج وطني.	سد العجز القائم في عدد الأندية، وبعد البعض الآخر عن مناطق تجمع الأطفال، ولعدم استفادة جل الأطفال من خدمات النوادي القائمة.
تجنيد أكبر عدد ممكن من المتطوعين الشباب يتدربون على العمل مع الأطفال، وتعزيز قدراتهم، ومساعدتهم على خوض تحديات المستقبل، عبر مساندهم في التعلم، واحترام الآخرين، وتعليمهم على الحقوق الإنسانية عموماً، وحقوق الطفل، ودفعهم نحو المشاركة والإنتاج، والمشاركة الفعالة في المجتمع، وتعتمد استراتيجية تنفيذ المشروع على أن يبنى كل شاب (متطوع) عدد محدد من الأطفال لا يزيد عن خمس أطفال من منطقتهم، أو حيه، أو حارته، ويكون لهم بمثابة الأخ والصديق، والمرشد، والمدرس الخصوصي، ويلتزم الشاب (المتطوع) بقضاء عدد ساعات معين مع الطفل، والاعتماد على تحفيز الشباب تجاه هذا المشروع من زاوية الواجب الوطني.	الأخذ بيد الطفل لتكوينه تكويناً سليماً يساعده على المضي قدماً في بناء ذاته
تشكيل لجان من الأطفال على مستوى الأحياء يفكرون في قضايا الحي ومشكلاته، ويعملون بأنفسهم على تصويب الأوضاع الخاطئة بمساعدة الأهالي، ولجنة استشارية للحي يتم تشكيلها لمساندهم، ويهتم المشروع بجمال الحي، والإشراف على المرافق التي تقدم خدمات لهم، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتجميل المنطقة، عقد مسابقات دورية لتكون فصلية لأفضل حي نموذجي، حقق إنجازات ملموسة انعكست إيجاباً على تحقيق نماء الطفل.	تجويد البيئة المحيطة بأيدي الأطفال، بما يسهم في تحقيق بيئة مناسبة وملامنة لنشأتهم، وتعوديهم على قيم الاعتماد على الذات.
إجراء أبحاث واستطلاعات دورية، وموسمية للأطفال تفحص العديد من القضايا التي تخصهم، بواسطة جهة متخصصة في النشاط البحثي والإحصائي. واستطلاع الأطفال للتأكد من درجة تمتعهم بالحقوق، واستقصاء القضايا الأنبية والطارئة كأسباب ضعف التحصيل العلمي لدى الأطفال، وحالات الإساءة ودرجة وجودها في المدارس وغيرها من مؤسسات التنشئة، ودرجة مشاركة الأطفال في الأنشطة الصفية واللصافية، وغيرها من القضايا. والهدف من هذا المشروع توفير قاعدة معلوماتية حول الأطفال وقضاياهم، تساعد المؤسسات المنفذة للمشروعات على تقديم مشروعات مبنية على أسس ومعلومات واقعية.	توفير قاعدة بيانات وإحصاءات تساعد مخططي وواضعي سياسة الطفولة.
هناك عدم معرفة لدى عدد كبير من المعلمين بحقوق الطفل، بما يعكس سلباً على إدارة العلاقة بين المعلم والطفل، ويجعل من فرص انتهاك حقوق الطفل في المدرسة عالية، ويعتقد أنه بمعرفة والإيمان بحقوق الطفل يمكن الحد من حجم هذه الانتهاكات، فبرنامج تعليم المدرسين لحقوق الطفل أمر ضروري، وينبغي أن يشمل كل المدرسين بدون استثناء، مع التأكيد الدائم على الآثار السلبية الناتجة عن انتهاك حقوق الطفل، والتمييز بين الأطفال، وممارسة العنف ضدهم.	تحسين حالة حقوق الطفل في المدارس.
يعاني ذوي الاحتياجات الخاصة كالصم، والمكفوفين والمعاقين من الوصول في عملي التعلم، فمنهم من لا يستطيع الوصول للمدرسة، ومنهم ما لا يحصل على فائدة من وصوله للمدرسة، ومنهم من يحتاج لتعليم يتلاءم وإعاقته، لذا فمن الضروري إنشاء مدرسة تقدم التعليم الأساسي لهذه الفئات، بالترافق مع إعداد معلمين متخصصين، وضرورة أن تنتشر هذه المدارس في جميع المحافظات، حتى يتسنى لجميع المعاقين من الحصول على فرصة التعليم.	دمج الأطفال المعاقين في المجتمع
تعليم الأهل حقوق الطفل، وأساليب التربية السليمة، وتعزيز القيم الانتماء والعمل والأخلاق. وتوعية وتدريب الأهل على مساعدة الأطفال في مذاكرة دروسهم، ومتابعة شئون أبنائهم المدرسية والتعليمية والتطويرية. والتأكيد على أهمية الحوار والنقاش مع الأطفال لتعزيز قيمة حرية الرأي والتعبير، وسبل تقنين التعرض للتلفزيون، ووسائل التشجيع على القراءة وتطوير القدرات، ومساعدتهم في إعداد البرامج الترفيهية لأطفالهم عبر إعداد مجموعة من الأدلة للأهل تساعد على العمل مع أطفالهم، أو عبر بناء برنامج تدريبي للأهالي على مستوى الوطن، من حي لحي، من حارة لحارة. ، يرافق هذا البرنامج حملة توعوية وطنية ويمكن استخدام وسائل الإعلام الجماهيري في ذلك.	تحسين حالة الطفل، والارتقاء بمستواه من كافة النواحي
الشروع في إدارة حملة إعلامية، تشارك فيها كافة وسائل الإعلام، للتوعية بحقوق الطفل، يتم خلالها استخدام كافة أشكال التوعية الجماهيرية.	تحسين واقع الطفولة، ودعم حقوق الطفل
	الحملة الوطنية من أجل حقوق الطفل "حملة إعلامية"

أسس تبنى عليها أولويات العمل على قضايا حقوق الطفل

☒ الأولويات التي ركزت عليها برامج الطفل

- الحق في التعليم المناسب: التعليم والتعلم النشط، من خلال برامج دروس التقوية، والتعلم بالمشاركة، والتعلم باللعب، وحزمة تعليم الحقوق من خلال المناهج.
- الحق في الرعاية الصحية "الصحة النفسية": من خلال برامج التغذية، والتطعيم، ودمج تحسين مستوى التغذية، والعلاج، وبرامج إعادة التأهيل الصحي خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج العلاج الذهني، أما على صعيد الصحة النفسية فمن خلال برامج الدعم والتفريغ النفسي الاجتماعي، من خلال المساعدة والمساندة النفسية في المدارس، والمساعدة على تعديل السلوك، والتفريغ النفسي، وتفريغ الطاقات الكامنة.
- الحق في اللعب والترفيه: الترفيه والتسلية، من خلال الألعاب والنشاطات والمسابقات الترفيهية، وتوفير أماكن للعب، والمخيمات الصيفية.
- الحق في المشاركة: من خلال تشجيع وتنمية إبداعات الأطفال من خلال القراءة، والرسم، وكتابة القصص، ودمجه في الحياة المجتمعية من خلال برلمانات الأطفال، والمجالس البلدية، والنماذج الصورية في موضوعات مجتمعية.
- الحق في المعرفة: توعية وتدريب الأطفال من خلال برامج التوعية الصحية، والحقوقية، والبيئية، والمدنية، والتي تتم بالتعاون بين المدارس والمؤسسات.
- الحق في التنمية: تنمية وتطوير المهارات والقدرات، وإتاحة المجال للأطفال للتعبير عن إبداعاتهم ومواهبهم من خلال القراءة والكتابة، والرسم.

☒ مراعاة مؤسسات والعاملين مع الطفل لحقوقه

- التزام بعض المؤسسات ضعيف بمراعاة بعض الحقوق كحق الطفل في المشاركة، وإبداء الرأي.
- الأخصائيين المؤهلين والمدربين ذوي كفاءة عالية وينجحون في مراعاة حقوق الطفل أثناء التعامل معه ضمن المشروعات.
- تعتمد عملية مراعاة حقوق الطفل بالكامل على دوافع المتطوع من عملية التطوع في العمل مع الأطفال، لذا ينبغي تنمية الدوافع الإنسانية لدى المتطوعين.
- يلاحظ في بعض البرامج تعاملًا سيئًا من قبل المنشطين تجاه الأطفال، بما يعزز قيم وأنماط سلوكية سلبية لدى الأطفال، بما يدعو إلى تشديد أنظمة المتابعة.
- المنشطين والمدربين والمتطوعين والأخصائيين الذين تلقوا تدريبات على العمل مع الطفل، وأخرى على حقوق الطفل أقدر على مراعاة الحقوق.
- بعض المؤسسات تنتهك حقوق الطفل سواء في الأنشطة، أو في تطبيق الحقوق، ومثل هذه المؤسسات بحاجة لتصويب أوضاعها.
- مراعاة حقوق الطفل خلال تنفيذ الأنشطة ينبغي أن يكون مصاحبًا لتحقيق الأهداف الموضوعة للمشروع.
- عدم مراعاة الفروق الفردية في بعض المشروعات والمؤسسات بعد انتهاك لحق الأطفال في المساواة، ويعود بالأساس إلى عدم اعتماد المشروع على دراسات لتحديد الاحتياجات والأولويات بدقة.
- يتم التركيز على تحقيق أهداف البرامج (التعليم، الترفيه، الإرشاد النفسي) وإهمال حقوق مهمة كحق التعبير عن الرأي، والحق في المشاركة، والمساواة.
- بعض العاملين في المؤسسات لا يراعون (أحيانًا) أي حق من حقوق الطفل المطلوب منهم حمايتها أو العمل عليها.
- التعامل مع حقوق الطفل على أنها وحدة واحدة، ولا يجوز تجزئتها، وعدم الاكتفاء بالعمل على الحقوق التي تلتزم بها المؤسسة فقط.

☒ مراعاة المشروعات لذوي الاحتياجات الخاصة

- هناك محدودية واضحة في الاهتمام بإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، خاصة مع أقرانهم الأصحاء.
- الاهتمام بتقديم مشروعات خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر من الاهتمام بالمشروعات الرامية لدمجهم في مجتمع الأطفال.
- ضعف الاهتمام بتدريب المنشطين على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التعامل من خلال المشروع للأطفال العاديين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بنفس الطريقة والأسلوب.
- مشاركات ذوي الاحتياجات الخاصة بالبرامج المخصصة للأطفال محدودة مقارنة مع حجم هذه الشريحة في المجتمع الفلسطيني.
- عدم إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة دون مراعاة احتياجاتهم الحقيقية.
- تحديد أهداف واقعية وواضحة عند العمل على دمجهم.
- ضرورة مراعاة المؤسسات لذوي الاحتياجات الخاصة، وأخذ عملية دمجهم في المجتمع بعين الاعتبار ضمن برنامجها العام.
- من المهم للمؤسسات العاملة مع الطفل (أيا كان نطاق نشاطها) مراعاة مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم قصرها على المؤسسات المتخصصة.

☒ المساهمات الفعلية والمحملة للمؤسسات في تحسين واقع الطفل

- تعريف الطفل بحقوقه، غير أن الإسهام في تعريف الأطراف المرتبطة بالطفل بحقوق الطفل ما زال بحاجة للمزيد.
- تحقيق الاحتياجات التنموية والمعرفية والتعليمية للأطفال، غير أن عدم الوصول لأكثر قطاع ممكن من الأطفال ما زال يمثل عائقًا أمام تحقيق هذه الاحتياجات على نطاق واسع.
- برامج الترفيه واللعب والتفريغ النفسي تسهم في تحقيق آثار جانبية إيجابية على قدرات الطفل.
- تحويل سلوك الأطفال "من استهدفوا فقط" من الحالة العدوانية إلى حالة السلمية المتحضرة.
- تثقيف الأطفال وتوعيتهم في مجالات متعددة، صحية، حقوقية، تربوية، سلوكية، معرفية....
- إشغال الوقت الحر لدى الأطفال في نشاطات مفيدة ومثمرة بالنسبة للطفل.

☒ أسس لتحديد احتياجات الطفل قبل تنفيذ المشروعات

- بواسطة الأطفال أنفسهم، من خلال وسائل التعبير: كالتمثيل، والرسم، والكتابة التي تعبر عنهم وعن احتياجاتهم، المنشطين، المدربين، المتطوعين، الأخصائيين على الاحتياجات من خلال العمل مع الأطفال.
- تقييم النشاطات والبرامج التي تكون قد نفذت مع الأطفال. فعند قياس الأثر تظهر احتياجات الأطفال بطريقة واضحة.
- دراسات المؤسسات الهادفة للتعرف على احتياجات الأطفال، الدراسات القبلية لتنفيذ المشروع.
- من واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية السائدة في المجتمع الغزي.
- وفقاً للاحتياجات التي تحددها جهات التمويل.
- وفقاً لاحتياجات المؤسسة، ونوع المشروعات التي يتم تنفيذها في فترة معينة.
- ملاحظة أساليب وأنماط الحياة اليومية للأطفال، ومتابعة سلوكياتهم.
- إجراء البحوث التجريبية الهادفة إلى الكشف عن الاحتياجات الكامنة للأطفال.

☒ أساليب اكتساب خبرة العمل مع الأطفال

- العمل المباشر مع الأطفال.
- تقييم الأنشطة التي تتم مع الأطفال.
- الاستفادة من التجارب التي لم يكتب لها النجاح.
- الرغبة في التطوير تدفع إلى معالجة السلبيات والأخطاء، والبحث عن اكتساب الخبرات والمعارف.
- تدعيم وتعزيز العلاقات، والتشبيك بين العاملين والمؤسسات العاملة في مجال الطفل لتبادل الخبرات.
- الرجوع للخبراء للتعرف منهم على قضايا متعلقة بالعمل مع الأطفال، واكتساب أفضل الطرق المساعدة في التأثير على الأطفال.

☒ أساليب الكشف عن المشكلات التي يعاني منها الأطفال

- التجربة من العمل المباشر مع الأطفال (الاحتكاك) بالإضافة إلى المؤشرات التي تبرز كنتائج للمشاريع المنفذة. إتاحة الفرصة للأطفال بالتعبير عن معاناتهم من خلال جلسات التفرغ النفسي.
- الأنشطة المحببة للطفل الرسومات والنشاط التمثيلي والتعبير بالكتابة.
- ملاحظة سلوك الأطفال أثناء التعامل مع أقرانهم.
- المناقشات الحرة والحوارات المباشرة مع الأطفال.
- المتابعة المباشرة للطفل ومعرفة همومه ومعاناته.
- ورشات عمل للعاملين (ذوي التجربة والخبرة في العمل مع الأطفال) في المؤسسات المزودة لخدمات الطفولة (صحة، تعليم، خدمات اجتماعية) للتدريس في مشكلات الطفل، وما يمكن العمل عليه.
- الالتقاء بالأطفال في المدارس، عبر النقاشات الحرة، المقابلات، والمجموعات البؤرية.
- الاعتماد على الأبحاث والمقابلات الشخصية والاستبيانات واستطلاعات الرأي.
- عمل جولات ميدانية من بيت لبيت (التعرف من الأهل على مشكلات الأطفال)، ومن حارة لحارة.
- دراسة حالات معينة من وسط معين، ومنطقة معينة (البحث الاجتماعي).
- تقارير الإرشاد النفسي والاجتماعي الخاصة بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.
- المؤشرات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- دراسات الباحثين والمتخصصين في مجال الطفل، والدراسات الأكاديمية، ونتائج وتوصيات المؤتمرات الخاصة بالطفل.

☒ تحديات العمل مع الأطفال

- الطبيعة العنيفة للأطفال في التعامل مع أقرانهم.
- ضعف تعاون واستجابة أهالي الأطفال.
- تأثير البيروقراطية والأنظمة الكلاسيكية على اهتمام المؤسسات الحكومية.
- ضعف تفهم المدارس لطبيعة وأهمية برامج الأطفال.
- عدم أهلية كثير المدارس لإنجاز نشاطات البرامج.
- عمل المنشطين بشكل جزئي ضمن مشروع معين، وانتهاء العمل مع الأطفال بانتهاء المشروع.
- عدم تخصص وضعف خبرة العاملين في بعض المشروعات.
- تحول العلاقة بين بعض الأخصائيين إلى علاقات من نوع خاص، يؤثر سلباً على إيلاء الاهتمام المطلوب للأطفال المستهدفين، وبالتالي على النتائج المرجوة.
- الافتقار للتخصص، والاعتماد على التطوع الكامل.
- العادات والتقاليد والثقافة السائدة (أحياناً).
- صعوبة التعامل مع الأطفال بسبب الخلفيات النفسية والاجتماعية والضغوطات التي يعاني منها الطفل.
- صعوبة العمل مع أطفال المناطق النائية والريفية، خاصة بالنسبة للمتطوعين غير المتخصصين.
- اختلاف البيئة على الطفل ما بين مكان تنفيذ الأنشطة، والمدرسة والمنزل، بما لا يساعد على تحقيق الأهداف.
- الخبرات المتراكمة للأطفال المشاركين في أكثر من مشروع مشابهة، يعمل على التشويش على الأطفال الذين لم يمرؤا بتجارب مشابهة من قبل، وعلى تحقيق نتائج إيجابية.
- قصر المدة الزمنية لتنفيذ بعض المشروعات، يحول دون تحقيق الأهداف كما يراها المنشطين.

☒ مقترحات لإدارة تحديات العمل مع الأطفال

- برامج علاجية سلوكية طويلة الأمد تضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- توعية المجتمع المحلي بأهمية وضرورة العمل لصالح الأطفال، لتوفير المساندة لعمل المنشطين والأخصائيين.
- توضيح دور مؤسسات المجتمع المحلي الخاصة بالطفل للأهالي.
- مساعدة الأهالي في تفهم أهمية تشجيع أطفالهم على المشاركة بالبرامج الخاصة بالأطفال.
- إيجاد مشرف للأنشطة داخل كل مدرسة، بوسعه تفهم أهمية عمل المؤسسات مع المدارس.

- بناء مرافق خاصة بأنشطة الأطفال داخل كل مدرسة.
- توعية المدرسين بضرورة التعامل مع الأطفال وفق معايير حقوق الإنسان، وحقوق الطفل.
- البرامج التكاملية بين الأسرة والمدرسة، والمؤسسات المجتمعية.
- عدم ازدواجية التعامل مع الطفل بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات العاملة مع الطفل.
- تحديد الاحتياجات والفئة المستهدفة وال
- قطاع المستهدف وفقاً لكل منطقة على حدة.
- التركيز على البرامج الهادفة لتنمية الأخلاق والاهتمام أكثر بهذا الجانب.
- التزام العاملين على حقوق الطفل بتنفيذ عمل موجه للأطفال بعيداً عن الأغراض الإعلامية.
- تدريب المنشطين والمدرسين والأخصائيين على أساليب التعامل مع الأطفال.

توصيات

١. زيادة اهتمام المؤسسات والمتطوعين والمنشطين والأخصائيين بالتزام القواعد المهنية المطلقة في العمل مع الأطفال.
٢. تأهيل كادر شبابي على مستوى الوطن لأجل العمل مع الأطفال، وتعزيز قيم التطوع لديهم، وإشراكهم في العمل مع الأطفال.
٣. تعزيز مفاهيمهم الإيجابية نحو ضرورة العمل من أجل الطفولة في فلسطين، والتأكيد على أهمية العمل مع الأطفال.
٤. زيادة قدر التشبيك والتنسيق والتعاون بين المؤسسات، والخبراء، والمؤسسات الحكومية، خاصة الجهات المزودة للخدمات الرئيسية.
٥. إنشاء وزارة مستقلة خاصة بالطفل، أو على أقل تقدير دمجها في إطار وزارة شؤون المرأة، مهمتها رعاية ومتابعة شؤون الطفولة.
٦. التزام المؤسسات بالأولويات الواقعية للعمل على قضايا الطفل، وليس وفقاً لأولويات جهات التمويل.
٧. التزام المؤسسات بنطاق عملها، وتخصصها، وعدم العمل ضمن مشروعات ليست ضمن مجال اهتمامها، أو تخصصها، أو برنامجها العام.
٨. تبني خطة إنقاذ؛ لإخراج الطفل الفلسطيني من أزماته المتتالية، ومن أجل بناء طفل قادر على خوض تحديات المستقبل، ضمن مشروع وطني شامل ومتكامل، تتبناه جهة قادرة على قيادة المؤسسات العاملة مع الطفل نحو وجهة مستقبلية واضحة، تشارك كافة القطاعات المجتمعية والأطفال أنفسهم في بناءها وتطويرها، وتحديد آليات تنفيذها، والأدوار المناطة بكل مؤسسة أو جهة على حدة.
٩. تشكيل ائتلاف أو شبكة تضم المؤسسات العاملة في مجال الطفل، تعمل على تحديد الموارد المتاحة، وتنظيم الاحتياجات والأولويات الملحة، ضمن برنامج يتم استحداثه بواسطة الخبراء الذين تضمهم تلك المؤسسات، تحت مظلة ميثاق شرف تلتزم به كافة المؤسسات، ويهدف إلى تحديد آليات واضحة لتبادل الخبرات، والتخلص من كافة نقاط الضعف التي تعترى عمل المؤسسات، وتنظيم الأورار، والتخلص من كافة أشكال المنافسة اللامهنية، التي تنعكس سلباً على مخرجات تلك المؤسسات.
١٠. تقديم المساعدة الفنية للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، من أجل إعادة تفعيله للاضطلاع بالمهام الإشرافية التي حددت له وفقاً لقانون الطفل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤.
١١. تشكيل مجموعة ضاغطة أو ائتلاف يتكون من ممثلين عن الأحزاب، والمؤسسات العاملة مع الطفل، وشخصيات وطنية، وشباب ومتطوعين، ويشترك في تلك الفئات الانتماء لقضايا الطفل، وأن يكون قد سبق لهم العمل مع الطفل، وأن يكونوا على وعي كامل بأهمية وضرورة وإلحاح العمل على قضايا الطفل. بحيث يتم الضغط على كل من الحكومة من أجل تبني سياسة واضحة، وواقعية ومنطقية للتعامل مع قضية الطفل، وكذا الضغط على جهات التمويل بحيث يتم توجيه التمويل وجهة واضحة ومتكاملة، بحيث يمكن ضمان تحقيق نتائج وأثار ملموسة خلال فترة زمنية محددة.
١٢. الضغط على الأحزاب السياسية من أجل وقف انتهاكات حقوق الطفل التي تنتسب فيها فيما يتعلق بحرية التفكير والاعتقاد، وإشراكهم في الأعمال المسلحة، وضرورة إبعاد الأطفال عن المنافسات الحزبية، وتركيز اهتمامها على التعليم والترفيه والمعرفة.
١٣. استحداث جسم رقابي على عمل المؤسسات العاملة في مجال الطفولة، مهمته متابعة تنفيذ برامج المؤسسات، والتأكد من التزام تلك المؤسسات بالمعايير المهنية، ومتابعة عمليات الإنفاق، وإدارة موازنة المشاريع.
١٤. زيادة الاهتمام الحكومي بأساليب عمل المؤسسات مع الطفل، من أجل الحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل سواء على مستوى المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال الطفل، أو على مستوى المؤسسات الحكومية المزودة للخدمات الرئيسية.
١٥. التزام قاعدة الشفافية والوضوح في التعامل مع الممول، وعدم الحيد عن الموازنة المحددة، وضرورة إلزام الممول بالعمل وفقاً للمصالح الفضلى للطفل، وليس وفقاً لسياسته التمويلية، والانطلاق في العمل من الاحتياجات والأهداف الوطنية.
١٦. ينبغي أن تتحدد أدوار المؤسسات العاملة في مجال الطفل، بحيث تتكامل في تحقيق أهداف كبرى لصالح الطفل، ترمي في نهاية المطاف إلى تحقيق أعلى معدلات على صعيد تنميته من كافة النواحي.
١٧. بناء آليات أكثر فعالية لاستهداف الأطفال للمشاركة في المشروعات، تضمن فرصة متساوية لجميع الأطفال للمشاركة فيها، وتضمن مراعاة الفروق الفردية، كما وتعطي ذوي الاحتياجات الخاصة فرص أكبر للمشاركة.
١٨. ينبغي التمييز بين نوعين من المشروعات، الأول المشروعات البنائية، والثاني المشروعات العلاجية، ومن الضروري البدء بالمشروعات العلاجية لتنهية الطفل لعملية البناء من خلال البرامج البنائية "التنموية".
١٩. متابعة نتائج وأثار المشروعات، وعدم ترك الطفل لخوض التحديات اليومية التي يعيشها سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة، أو مؤسسات التنشئة الأخرى.
٢٠. فحص أولويات المشروعات، وفقاً لأولويات قضايا الأطفال، والبدء بالمشروعات الأكثر إلحاحاً، وتلك التي تتحدد وفقاً لأولويات التي يحددها الأطفال أنفسهم.
٢١. الحد من التدخل الحزبي في عملية التعليم، والتأطير، والتأثير على الاتجاهات الفكرية وإبعاد الطفل قدر الإمكان عن المؤثرات التي تمس حياته كطفل.
٢٢. ضرورة إيلاء المؤسسات لمزيد من الاهتمام تجاه الأبحاث التي تجرى على الطفل، وتأكيد التواصل بين المؤسسات والقطاع الأكاديمي، لاستفادة كلا الطرفين من أجل تحقيق إنجازات أفضل، وتوجيه اهتمام الباحثين نحو إنجاز المزيد من الأبحاث حول قضايا ملحة، وتوجيه أغراض أبحاثهم وجهة عملية.
٢٣. المساعدة في تشجيع شروع الأطفال أنفسهم على تحديد المشروعات التي يرغبون بتنفيذها لصالحهم، والتخطيط لها، بمساعدة فنية من قبل المؤسسات العاملة معهم، خاصة تلك التي تحتاج للتواصل، لضمان تحقيق نتائج عالية الجودة.

٢٤. تدريب المدرسين على تقديم المناهج بطريقة مناسبة، نظراً لأن المنهاج الفلسطيني الجديد يتسم بالصعوبة، وما زال المدرسين يقدمونها بطريقة لا تتناسب وطبيعة المنهاج، فإن هناك ضرورة لتدريب المدرسين على الأساليب المناسب في تدريسه، بالإضافة إلى الأساليب التربوية، وطرق التعامل مع الطلبة.
٢٥. التغلب على البطء والروتينية والبيروقراطية لدى الوزارات المزودة للخدمات الأساسية، والمدارس، والمؤسسات العاملة في مجال الطفل.
٢٦. توعية أولياء الأمور بأهمية وضرورة وحاجة أبناءهم للمشاركة في برامج المؤسسات العاملة في مجال الطفولة.
٢٧. عدم الصدام مع المجتمع وعاداته وتقاليده وأنماطه الاجتماعية أثناء عملية التغيير، ومراعاة احتياجات المجتمع عند العمل مع الأطفال والتخطيط للعمل معهم.
٢٨. ضرورة البحث في مشروعات غير مكلفة، أو تعتمد على التبرعات المحلية أو الذاتية، خاصة في أوقات الأزمات.
٢٩. توسيع دائرة استخدام وسائل الإعلام من أجل الترويج لقضايا الطفولة، وزيادة الاهتمام المجتمعي بها، وجعلها قضية كبرى ذات أولوية لدى كافة قطاعات المجتمع.
٣٠. ضرورة تشبيك المؤسسات على مستوى المنطقة الواحدة لتحديد احتياجاتها والبرامج التي ينبغي العمل عليها، لكون المناطق تختلف في احتياجاتها على صعيد بعض الحقوق.
٣١. زيادة الاهتمام ببرامج نماذج المحاكاة، كبرلمانات الأطفال، والمجالس البلدية، وتوسيع مجالاتها.
٣٢. زيادة قدر البرامج التي تستهدف أكبر عدد ممكن من الأطراف المرتبطة بالطفل، كالمدرسين، والأهالي، والأطفال أنفسهم.
٣٣. توجيه المزيد من المشروعات تجاه التعليم، وخاصة المناهج والبيئة المدرسية، وأساليب وأنماط التدريس، والوسائل المستخدمة في عملية التدريس.
٣٤. توجيه المزيد من الاهتمام تجاه مشروعات التربية والرعاية الأسرية، ونبذ العنف بكافة أشكاله، ومستوياته، وعلى صعيد الأسرة، والمدرسة.
٣٥. توجيه المزيد من الاهتمام نحو المشروعات الهادفة إلى زيادة ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطفل لدى كافة الأطراف المرتبطة بالطفل، المكلفين، المدرسين، المرشدين النفسيين والاجتماعيين، الأهالي، الطلاب الجامعيين "المتطوعين".